



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة بلحاج بوشعيب- عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

مأكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر

دراسة قياسية للفترة الممتدة (1991-2021)

تحت إشراف الأستاذة:

د: بن نافلة نصيرة

من إعداد الطالبتين:

بن مية غزالة

حميدي ندى

2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر و التقدير

- بسم الله الرحمن الرحيم ، و الحمد لله رب العالمين الذي منحنا القوة و ساعدنا على إنهاء هذا البحث و الخروج به بهذه الصورة الممتازة ، فبالأمس القريب بدأنا مسيرتنا التعليمية و نحن ننظر إلى يوم التخرج كأنه يوم بعيد ، فرأينا أنّ تخصص الاقتصاد النقدي و البنكي هدفًا ساميًا و مغامرة عظيمة و غاية تستحق السير و تحمل العناء لأجلها .
- إيماننا بمبدأ أنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس ، فإننا نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة بن نافلة نصيرة التي ساعدتنا كثيرا في مسيرتنا لإنجاز وكتابة هذا البحث و كان لها دورا عظيما من خلال تعليماتها و نقدها البناء و دعمها .
- كما نوجه الشكر لأسرتنا فردًا فردًا خاصة **الوالدين** الذين صبروا و تحملوا معنا و منحونا الدعم على جميع الأصعدة، و نقدم الشكر أيضا لأصدقائنا و الأحباب و كل شخص قدم لنا الدعم المادي و المعنوي.
- كما نتوجه بالتحية و الشكر إلى كافة أساتذتنا في كامل مشوارنا الدراسي نخص بالذكر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت.
- و إلى أعضاء لجنة مناقشة هذه المذكرة على قبولهم تحكيم هذا العمل و تشریفهم لنا بذلك من أعاننا من قريب و بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع.
- كما لا ننسى أن نشكر كل من ساهم في تعليمنا حتى وصلنا إلى هذا المستوى.

تحياتنا



الإهداء

➤ نهدى ثمرة جهدنا المتواضع إلى من قال فيهما الرحمان: {و لا تقل لهما أف و لا تنهرهما و

قل لهما قولاً كريماً و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني

صغيراً }

➤ إلى رمز التضحية و العطاء، إلى من علمنا دروس الأقدام و التحدي إلى والدينا

➤ إلى من سقتنا نبع حنائها و ظلها الذي لم يفارقنا و غمرتنا بها و دعواتها إلى أمهاتنا أطال

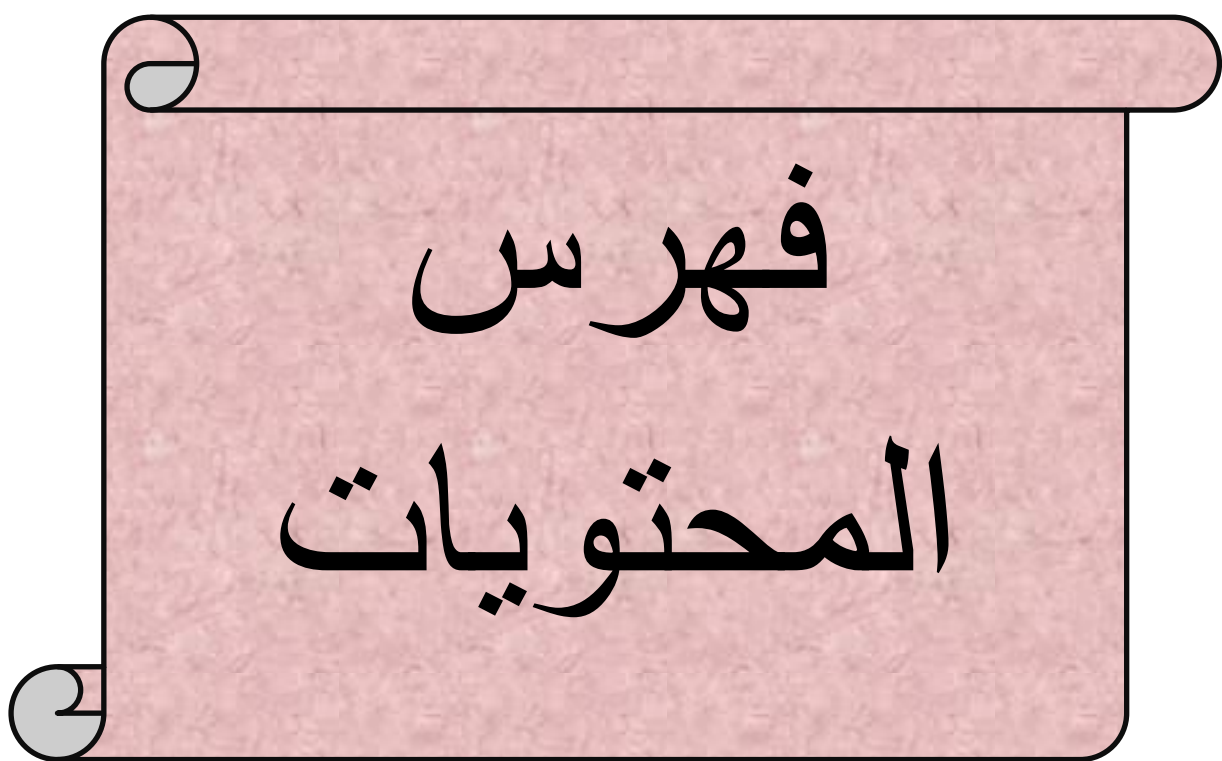
الله في عمرهما

➤ إلى كل من يعرفنا صغيراً أو كبيراً ، ذكراً أو أنثى ، صديقاً أو حبيباً ، قريباً و بعيداً نرجوا

من الله تعالى أن يوفقنا و إياهم

نحمد الله عز و جل الذي أنعمنا بنعمة العلم ووفقنا إلى بلوغ هذه الدرجة





فهرس

المحتويات

الشكر و التقدير

الإهداء.....	
فهرس المحتويات.....	
قائمة الأشكال.....	
قائمة الجداول.....	
المقدمة العامة.....	أ
الفصل الأول: السياسة النقدية.....	1
مقدمة الفصل الأول.....	2
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.....	2
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية و أنواعها.....	2
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية و أهدافها.....	4
المطلب الثالث: قنوات السياسة النقدية:.....	8
المطلب الرابع: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية:.....	10
المبحث الثاني: البنك المركزي كواضع للسياسة النقدية.....	12
المطلب الأول: تعريف البنك المركزي:.....	12
المطلب الثاني: خصائص البنك المركزي:.....	12
المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي:.....	13
المطلب الرابع: استقلالية البنك المركزي:.....	14
المبحث الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.....	15
المطلب الأول: السياسة النقدية عند الكلاسيك:.....	16

20	المطلب الثاني: السياسة النقدية الكينيزية:
24	المطلب الثالث: النظرية النقدية الحديثة:
28	خاتمة الفصل الأول:
29	الفصل الثاني: البطالة
30	مقدمة الفصل الثاني
30	المبحث الأول: ماهية البطالة
30	المطلب الأول: تعريف البطالة
31	المطلب الثاني: أنواع البطالة
32	المطلب الثالث: أسباب البطالة
33	المبحث الثاني: آثار البطالة، سياسات معالجتها و معايير قياس البطالة
33	المطلب الأول: آثار البطالة:
34	المطلب الثاني: سياسات معالجة البطالة:
35	المطلب الثالث: معايير قياس البطالة
36	المبحث الثالث: البطالة في الفكر الاقتصادي
36	المطلب الأول: البطالة عند الكلاسيك:
37	المطلب الثاني: البطالة عند كينز:
37	المطلب الثالث: البطالة عند النقديون
39	خاتمة الفصل الثاني
40	الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على البطالة في الجزائر
41	مقدمة الفصل الثالث:
42	المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر

42	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر
44	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
47	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر
49	المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر
49	المطلب الأول: تطور و أسباب البطالة في الجزائر
53	المطلب الثالث: سياسة التشغيل الأولى التي اعتمدها الجزائر:
55	المطلب الثالث: الآليات المنتهجة لمعالجة البطالة في الجزائر:
57	المبحث الثالث: التحليل القياسي لتأثير السياسة النقدية علي البطالة في الجزائر (1991-2021):
57	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة
	المطلب الثاني: أثر كل من الكتلة النقدية و معدل إعادة الخصم علي البطالة في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي:
62	
85	خاتمة الفصل الثالث:
88	خاتمة عامة
91	قائمة المراجع
97	الملاحق
108	الملخص:

قائمة الأشكال

الصفحة	إسم الأشكال	رقم الأشكال
59	منحنى بياني للمتغير CHOMG	01
60	منحنى بياني للمتغير M2	02
61	منحنى بياني للمتغير TR	03
78	اختبار استقرار النموذج	04
79	تحليل الصدمات و دوال الاستجابة	05

قائمة الجداول

الصفحة	إسم الجدول	رقم الجدول
10	قناة تويين للاستثمار و قناة أثر الثروة على الاستهلاك	01
49	نسبة البطالة ما بين سنة 2010-2015	02
66	اختبار الاستقرارية	03
68-67	اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن	04
68	تحديد عدد التأخرات في النموذج VAR	05
70-69	نتائج تقدير النموذج VAR	06
73-72	استخراج الاحتمالات المقابلة لكل معاملات النموذج VAR	07
74	نتائج اختبار WARD	08
75	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	09
77-76	اختبار التوزيع الطبيعي	10
82-81	تجزئة التباين	11
83	نتائج اختبار السببية لGranger	12

المقدمة العامة

المقدمة العامة

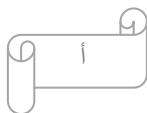
لقد عرف العالم عدّة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة و متنوعة لم يعرفها من قبل تتمثل في كل من الكساد، التضخم، البطالة و غيرها مما أدى هذا إلى ظهور عدة مدارس مختلفة خلال حقبات زمنية متعاقبة لتعمل على إبراز عدة أفكار اقتصادية لتشخيص هذه المشكلات و كيفية علاجها.

و لقد كانت كل من السياسة النقدية و السياسة المالية محل جدل منذ القرن 18م من حيث أن السياستين أفضل في تحقيق التنمية الاقتصادية و التوازن الاقتصادي، فظهرت مذاهب و مدارس منها ما تفضل السياسة النقدية لاعتبارها الركيزة المعتمدة لنجاح اقتصاديات الدول، و القلب النابض للاقتصاد الوطني من كل الأزمات و الصدمات التي يمكن أن تواجهه.

تعمل السياسة النقدية على تفعيل النشاط الاقتصادي باستخدام أدوات ووسائل لها القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث زادت أهميتها مع مطلع القرن العشرين بسبب زيادة المشاكل النقدية، و هنا جاء دورها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة معدلات النمو، و محاربة التضخم و كذا التقليل من حدة البطالة.

تعد البطالة من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع اقتصاديات دول العالم، و باعتبارها إحدى أهداف السياسة النقدية فهي لها الدور الفعال في معالجتها و ذلك بالرفع من معدلات التشغيل و ذلك من خلال تطبيق أدواتها المباشرة و الغير المباشرة.

من أجل تسليط الضوء أكثر على مختلف جوانب هذا الموضوع سوف نعمد إلى طرح الإشكالية التالية:



ما مدى مساهمة السياسة النقدية في التقليل من معدلات البطالة في الجزائر؟

و على إثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أهداف السياسة النقدية؟ و ما هي أهم أدواتها المستعملة؟

2. ما هو أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية؟

3. ما هو واقع البطالة في الجزائر؟

و للإجابة عن هذه التساؤلات نقترح **الفرضيات** التالية:

1. تتوقف فعالية أدوات السياسة النقدية على مدى تحقيق الأهداف المسطرة.

أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار الموضوع لعدة اعتبارات منها:

- تعتبر الدراسات النقدية مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاد.
- الرغبة في معرفة مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة إحدى مشكلاتها كالبطالة .
- باعتبار أن الجزائر تعاني من مشكلة البطالة فمعالجتها تساعد على التقدم.
- معرفة الأدوات المستعملة في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة.

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية و المتمثلة في البطالة و مدى

سعي الدولة الجزائرية في إتباع بعض السياسات لحلها من بسنها السياسة النقدية.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تعميق المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية.
- محاولة معرفة أهداف السياسة النقدية المطبقة في الجزائر.
- محاولة تحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري و معرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل و البطالة.

منهجية البحث و أدوات الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل ذكر جميع مميزات السياسة النقدية و معنى البطالة و الحلول المقترحة لمعالجتها، أي بغية وصف و تحليل مختلف أبعاد الموضوع و الوصول إلى النتائج المرجوة من البحث معتمدين في ذلك على المراجع و البحوث و الدراسات و التقارير التي لها صلة بالموضوع، كما استعملنا الطرق القياسية و الإحصائية الضرورية في الفصل الأخير لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، و من أجل التأكد من مدى معنوية النماذج القياسية المقترحة، نحاول استخدام أكبر عدد من الاختبارات الإحصائية، و هذا بالاستعانة ببعض البرامج المعلوماتية المتخصصة (Excel, Eviews9)

الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع السياسة النقدية و البطالة حيث يعد بحثنا حلقة تكملة لسلسلة البحوث السابقة، و لبنة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة. و من بين هذه الدراسات:

📌 دراسة بن نافلة نصيرة (2017-2018): الدراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

بجامعة تلمسان تحت عنوان -تقييم السياسة النقدية في الجزائر- دراسة قياسية للفترة الممتدة من

1980.2014 التي عاجلت الإشكالية التالية: ما مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر، بحيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المذكورة من خلال التأثير في المؤشرات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي المتمثلة في: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وتوازن ميزان المدفوعات باستعمال أدوات كمية تمثلت في الكتلة النقدية و سعر إعادة الخصم باستعمال نموذج الانحدار الذاتي. حيث أشارت النتائج إلى عدم فعالية هذه الأدوات بما يكفي لمتطلبات الاقتصاد و عليه تعتبر السياسة النقدية أداة هامة يمكن أن تؤثر بقوة على مسار الاقتصاد الحقيقي إذا ما تم إدارتها بنجاح.

دراسة بن مصطفى ريم (2021-2022): الدراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة تلمسان

الجزائر تحت عنوان -أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2018) التي عاجلت الإشكالية التالية: ما مدى قدرة نجاح السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة الدراسة، و لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة النقدية تعتبر الركيزة الأساسية للسياسة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الكلي، و عليه تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي التضخم البطالة و ميزان المدفوعات في الجزائر و ذلك خلال الفترة الزمنية المحددة، باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة الخطية (ARDL) و غير الخطية (NARDL) لقياس الأثر غير المتماثل (عدم التناظر) للسياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية المشمولة في الدراسة. و أظهرت النتائج التجريبية وجود تأثير طردي معنوي للكتلة النقدية على النمو الاقتصادي و سلمي معنوي على البطالة، و أثر طردي غير معنوي على التضخم في الأجل الطويل. ووجود أثر غير متماثل للسياسة النقدية (معدل إعادة الخصم) على النمو الاقتصادي و معدل البطالة في الأجل الطويل.

دراسة بديار أحمد، بن قدور علي (2016): حول دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر

باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من (1970-2015) و من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك على متغيرة معدلات البطالة و متغيرات السياسة النقدية المتمثلة في الكتلة النقدية $M2$ الائتمان، نسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقود، نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج الخام، حيث تم إدخال البيانات بالصورة اللوغارتمية، كشفت النتائج المتوصل إليها عن وجود علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة و تبين وفقا لاختبار السببية أنه توجد علاقة في الاتجاهين بين معدلات البطالة و مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر، بينما من خلال تقدير النموذج توضح أن متغيرات السياسة النقدية لا تفسر سوى

2.64% من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة في الجزائر و توصل إلى نتيجة مفادها ضعف السياسة النقدية في معالجة البطالة.

دراسة زواد نجاة، زواد نسيمه (2022): تكمن هذه الدراسة تحت عنوان دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر، حيث تطرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة بالجزائر، بحيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 مع الاعتماد في هذه الورقة البحثية على نموذج VAR و الذي سمح بقياس أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة من خلال تقدير المعلمات في الأجلين القصير و الطويل، و لقد أوضحت النتائج إلى أن معدلات البطالة تتأثر بنسب ضعيفة في المدى القصير و إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة هذا ما يؤكد ضعف السياسة النقدية في التأثير على البطالة و هذا ما يتوافق مع واقع الاقتصاد الوطني لأن السياسة النقدية و أهدافها لم تعطي الأهمية البالغة لمستويات التشغيل في سوق الشغل.

دراسة صلاح الدين كروش، ربيع قرين (2021/2020): تمحورت هذه الدراسة حول عنوان أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر-دراسة قياسية تحليلية-ميلة الجزائر تحت الإشكالية التالية: ما هو أثر أدوات السياسة النقدية على كلا من معدلي النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017م، بحيث هدفت إلى تحديد مدى تأثير كلا من معدلي النمو و البطالة للتغيرات التي تحصل في السياسة النقدية من خلال مجموعة الأدوات خلال الفترة الزمنية المذكورة، و ذلك من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة و تحليل لأهم التطورات و الأدوات النقدية، ليتم بعدها إجراء الدراسة التطبيقية القياسية بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي و إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة. و قد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير محدود لبعض أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة على كل من نمو الناتج الداخلي الخام و البطالة بنسب متفاوتة لكن يبقى الاقتصاد الجزائري مرهون بمدى تحسن أسعار المحروقات في الأسواق المالية الدولية.

دراسة سميرة العابد، زهية عباذ: حول -ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات- جامعة باتنة الجزائر، مقال في مجلة الباحث عدد 11-2012، حيث اختص في مناقشة ظاهرة البطالة بكل إفرانها و واقعها في الجزائر في إطار الرؤية التحليلية و التقييمية لاستراتيجيات التشغيل، و تم التوصل إلى النتائج التالية.

- أن الإمكانيات المسخرة و الجهود و التدابير المتخذة للحد من البطالة و تبقى الآليات المعتمد في ظل إستراتيجية التشغيل غير كافية تشوبها تعقيدات قانونية و إدارية.
- عدم قدرة الشاب البطال على الاندماج و التكيف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة سواء لبطء الإجراءات المتخذة للاستفادة من القروض و تعقيدها أو افتقار الشباب لروح المبادرة.
- سعي الدولة للبحث عن إستراتيجية فعالة للحد من ظاهرة البطالة.

خطة الدراسة:

احتوت الدراسة على ثلاث فصول تسبقهم مقدمة عامة، و تنتهي الأخيرة بخاتمة تضمنت ملخصا للبحث و نتائجه.

تناول الفصل الأول:

ماهية السياسة النقدية، أنواعها، أدواتها، أهدافها، قنواتها و علاقتها مع السياسة المالية بالتطرق أيضا إلى البنك المركزي كواضع للسياسة النقدية من خلال تعريفه، مع إدراج كل من خصائصه، وظائفه، أهلافه و أخيرا استقلالته مع ذكر أهم مؤشرات.

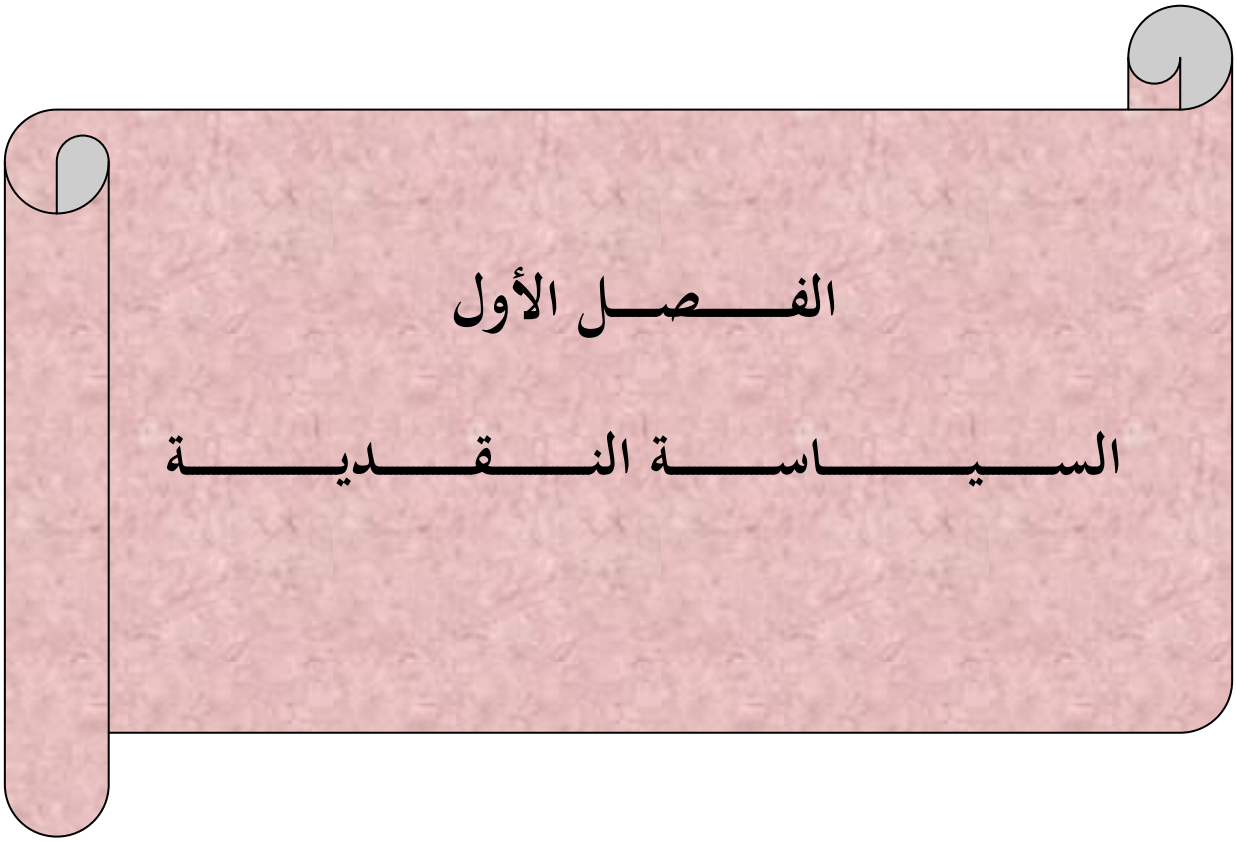
أما الفصل الثاني:

فكان يتمحور حول البطالة باعتبار هذه الأخيرة بأنها كل شخص قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه و لكن دون جدوى، مع تسليط الضوء على كل من أنواعها، أسباب حدوثها، آثارها، سياسات معالجتها مع ذكر معايير قياسها، و في الأخير أخذ نظرة عنها في الفكر الاقتصادي من خلال أهم المدارس المتمثلة في المدرية (الكلاسيكية، الكينيزية، النقدية).

و أخيرا الفصل الثالث الذي تناول:

كل من السياسة النقدية في الجزائر أولا و ثانيا واقع البطالة في الجزائر أما ثالثا و أخيرا دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 2021 من خلال استعمال برنامج Eviews9 بتطبيق خطوات تقنية VAR أي نماذج الانحدار الذاتي الشعاعية الذي يعتبر في الأصل نماذج سلاسل زمنية متعددة بسيطة بالمرور على أهم خطواته المتمثلة في: اختبار استقرارية المتغيرات محل الدراسة

تحديد درجة تأخير نموذج VAR، تقدير النموذج، اختبار جودته، تحليل دوال الاستجابة، تجزئة التباين و أخيرا اختبار السببية.



الفصل الأول: السياسة النقدية

مقدمة الفصل الأول

إن من بين الأهداف التي تسعى إليها جميع الدول هو الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، و نظرا لتعدد المشاكل و الظواهر الاقتصادية أدى بمعظم البلدان إلى تطبيق سياسات اقتصادية من أجل الحد من هذه الظواهر. و من بين هذه السياسات السياسة النقدية التي تعتبر الوسيلة الفعالة من خلال معالجتها لهذه الظواهر. و من خلال هذا الفصل ارتأينا أن نبين السياسة النقدية من خلال المنظور الاقتصادي، وإلى مفهوم السياسة النقدية، كما سنتطرق إلى الأدوات المباشرة و الغير المباشرة التي يطبقها البنك المركزي وهو المؤسسة المالية المشرفة على ذلك ثم في الأخير سنتطرق إلى الأهداف الرئيسية التي ترمي إليها، و العلاقة بين السياسة المالية و النقدية، إضافة إلى استقلالية البنك المركزي و فاعلية السياسة النقدية.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية و أنواعها

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية:

التعريف الأول: السياسة النقدية هي مجموعة التدابير التي تتبناها البنوك المركزية للتأثير على مستويات السيولة و الائتمان الممنوح من البنوك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية و من أهمها ضمان تحقيق الاستقرار السعري، و حفز النمو الاقتصادي و التشغيل. (إدريس، 2021، صفحة 12).

التعريف الثاني: السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد. (يجي، 2015-2014، صفحة 37).

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية:

تقسم السياسة النقدية إلى ثلاث أنواع (اتجاهات)، بحيث يكون اتجاهها إما نحو الانكماش، أو التوسع أو الاتجاه المختلط وهي كالآتي:

السياسة النقدية الانكماشية: يهدف هذا النوع إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما و بالتالي فإن هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود و تخفيض المعروض النقدي و بالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد و المؤسسات على شراء السلع و الخدمات. (شيحة، 1981، صفحة 190)

و من أجل تنفيذ هذه السياسة يتخذ البنك المركزي واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

- زيادة سعر إعادة الخصم.
- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني.
- بيع أدوات الخزانة في السوق المالية.

السياسة النقدية التوسعية: يهدف هذا النوع إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكثر من التدفق النقدي و هنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان و زيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و التقليل من حدة البطالة. (الحמיד، 2007، صفحة 285)

السياسة النقدية المرنة (ذات الاتجاه المختلط): يتفق أكثر علماء المالية العامة، على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج، في هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة، بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع (النقود) في مرحلة بدء الزراعة و تمويل زراعة المحاصيل

و يقلل من حجم النقود في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر آثار التضخم. (هاني، 2002، الصفحات 153-154)

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية و أهدافها

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية:

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، بالإشراف من البنك المركزي للتأثير على حجم النقود أي التحكم في المعروض النقدي في المجتمع، و ذلك بامتصاص النقود الزائدة أو ضخ الكمية اللازمة، و يكون ذلك بواسطة مختلف أدوات السياسة النقدية سواء المباشرة أو غير المباشرة.

1. الأدوات الغير مباشرة (الكمية): تتمثل فيما يلي:

- **سعر إعادة الخصم:** سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تجارية (كالكيميالات) التي تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال في حالة حاجتها للسيولة، و عدم تمكنها من الحصول عليها من أية مصادر أخرى. عندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فإن ذلك يعني ضمناً رفع كلفة حصول البنوك على الأموال. بالتالي تقوم البنوك بدورها برفع أسعار فائدة الإقراض الممنوحة لعملائها بما يعني سياسة نقدية انكماشية، في حين يقوم البنك المركزي في حالة تبني سياسة نقدية توسعية بخفض سعر الخصم، بالتالي تشجيع البنوك على خفض أسعار فائدة الإقراض لعملائها. (إدريس، 2021،

صفحة 19)

- **عمليات السوق المفتوحة:** تعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي كبائع أو مشتري للأوراق المالية الحكومية المحتفظ بها لدى البنوك ضمن محافظها الاستثمارية. يؤدي استخدام هذه

الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول و يؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. فشاء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول لدى البنوك و انتهاج البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول لدى البنوك، و بالتالي تبني سياسة نقدية انكماشية. (الموسوي، 1993، صفحة 33)

- **سياسة الاحتياطي القانوني:** يقضي الاحتياط القانوني بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي، ويستخدم تغيير معدل الاحتياط القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية. (قدي، 2006، صفحة 84)

2. الأدوات المباشرة (الكيفية): وهي

- **الإقناع الأدبي:** أو ما يطلق عليه سياسة المصارحة و هي وسيلة يتخذها البنك المركزي من أجل التأثير على المصارف و المنشآت المالية في شكل مقالات في الصحف و المجلات و الخطب في المناسبات المختلفة، كما أن استخدامها غير رسمي و لا يستند إلى أي قانون ملزم بل يعود الأمر إلى التقاليد و الأعراف المصرفية. (حشيش، 2001، صفحة 278)
- **تأطير القروض:** تعتبر سياسة تأطير القروض وسيلة مباشرة بامتياز تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القرض، و تعرف على أنها إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض التي تمنح من طرف البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، و في حالة الإخلال بهذا الإجراء و تجاوز النسب المسموح بها تتعرض البنوك التجارية إلى عقوبات. (ريم، 2021-2022، صفحة 32)
- **الودائع الخاصة:** من خلال هذه الأداة يقوم البنك المركزي بفرض اقتطاع نسبة من أرصدة البنوك التجارية على شكل ودائع مجمدة عنده تمنح عليها فائدة معينة بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني

و يهدف هذا الاقتطاع إلى التقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها المصارف عن طريق التقليل

من أرصدها. (الله ع،، 1994، صفحة 214)

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة و التي تنقسم إلى ما يلي:

■ الأهداف الوسيطة:

أ. المجمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة و تعكس قدرة الأعوان الماليين

المقيمين على الإنفاق و هي تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان. يرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة

الاقتصاد و درجة تطور الصناعة المصرفية و المنتجات المالية، (صلاح، قرواط، و زلاقي، 2018،

صفحة 57) و بالنسبة للنقديين فإن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو

الإنتاج يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، و ذلك لعدة مزايا أهمها:

- تفادي حدوث عدم الاستقرار من جانب عدم عرض النقود.
- التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى غير العرض النقدي.
- ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل. (علي ب،، 2004، الصفحات 111-

(117)

ب. سعر الفائدة: تتخذ السلطة النقدية من معدل الفائدة الحقيقي هدفا وسيطا لها، إلا أنها تطرح مشاكل

عديدة من بينها طبيعة العلاقات بين معدلات الفائدة طويلة و قصيرة المدى و النقود، و المشكل في

اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن مشكل الوقوع في

التضخم مما يفقد سعر الفائدة الحقيقية أهميتها كمؤشر. كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في

الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، و إنما أيضا عوامل السوق. (صلاح، قرواط، و زلاقي،

2018، صفحة 59)

ت. سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف مؤشر هام على الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية. و يعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات (قدي، 2006، صفحة 75) لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطا انكماشيا، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات الغية قادرة على التأقلم و بالتالي انخفاض في مستويات النمو. (GOUX, 2011, p. 249)

مما يدفع بالسلطات النقدية على العمل على استقرار أسعار الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد على الخارج، عن طريق ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، و الحرص على استقرار سعر صرف عملاتها، لكن ذلك لن يكون مرفقا بموجات المضاربة على العملات تصعب السيطرة عليها و التحكم في هذا الهدف.

■ الأهداف النهائية:

مكافحة البطالة: تكمن أهمية هذا الهدف لسببين، السبب الأول يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع يسبب مشاكل اجتماعية، لذلك تصبح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية أما السبب الثاني يتمثل في أن معدل بطالة مرتع يضيع للاقتصاد عناصر إنتاج تتمثل في اليد العاملة الغير المستغلة، لاعتبارها مورد اقتصادي جد هام.

و لمحاربة البطالة و تحقيق هدف التشغيل الكامل لابد أن تمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الاقتصاد

لزيادة الاستثمار و بالتالي زيادة العمالة، إلى جانب تنشيط الطلب الفعال. (Mishkin, 2004, p. 516)

المساهمة في تحقيق ميزان المدفوعات: يبرز دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال استخدام رفع أداة سعر إعادة الخصم، من قبل البنوك المركزية، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة و بالمقابل ينخفض الطلب على الائتمان ما يجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض، حيث أن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات و تخفيض الطلب على السلع الأجنبية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة، ضف إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيكون عاملا لإغراء الأفراد الأجانب لتوظيف أموالهم بالبنوك الوطنية، بمعنى تدفق رؤوس أموال أجنبية إلى داخل الدولة و بالتالي المساهمة في تخفض العجز في ميزان المدفوعات.

و منه تحقيق التوازن الخارجي يكون جراء المحافظة على أرصدة نقدية أجنبية تكفي لمواجهة التقلبات في ميزان المدفوعات من ناحية، و تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى. (ريم، 2021-2022، صفحة 27)

الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار: يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة النقدية، يرجع ذلك لأهميته في تفادي مشكل التضخم، الكساد و الركود و معالجتهم.

حيث أنه في حالة عدم التأكد من تقلبات أسعار السلع و الخدمات يعكس هذا سلبا على الاستقرار و النمو الاقتصادي، و بالتالي يضر بالأمن و الاستقرار الاجتماعي كما يصعب التخطيط للمستقبل.

المطلب الثالث: قنوات السياسة النقدية:

تنتقل السياسة النقدية عبر عدة قنوات بغية بلوغ الهدف المراد الوصول إليه، من أهم هذه القنوات ما يلي:

أ. قناة سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من الأدوات الهامة التي تستخدم في التحكم في حجم الائتمان أي في المعروض النقدي، ففي حالة إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية سوف تنخفض معدلات الفائدة الحقيقية و تنخفض تكلفة رأس المال و هذا ما يساعد على ارتفاع الاستثمار و يؤدي بدوره إلى

زيادة الطلب الإجمالي و الإنتاج، أما في حالة سياسة نقدية انكماشية سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة الحقيقي و هذا ما يرفع من تكلفة رأسمال مما سيؤثر على الاستثمار بالانخفاض و الإنتاج كذلك. (مُجد ١، 2008، صفحة 40)

ب. قناة سعر الصرف: تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن استقرار و ارتفاع سعر صرف عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق الاستقرار و انخفاض أسعار وارداتها، و تستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط صادرات عدد كبير من الدول النامية، كما تستعمل إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الجانب الأجنبي من طرف الدول المتقدمة و بعض الدول النامية، و تعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية و الميزان التجاري في المدفوعات، و كذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي و تدفق رأس المال بين الاقتصاديين المحليين و الأجانب، و تعمل قناة سعر الصرف من خلال سعر الفائدة بحيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الأجنبي مما يجذب رأسمال الأجنبي و يرفع الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمتها مما ينعكس سلبا على الصادرات و منه على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، فيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي و الإجمالي و إلى الركود الاقتصادي المحلي. (قدي، 2006، صفحة 70)

ت. قناة أسعار السندات: تعبر هذه القناة عن وجهة نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد، و ينتقل هذا الأخير (الأثر) عبر قناتين رئيسيتين و هما قناة توبين للاستثمار و قناة أثر الثروة على الاستهلاك. (مفتاح، 2005، صفحة 176)

الجدول رقم(1): قناة تويين للاستثمار و قناة أثر الثروة على الاستهلاك.

قناة أثر الثروة على الاستهلاك	قناة تويين للاستثمار
<p>يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية و التي تؤدي إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور مما يحد من الاستهلاك الذي يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي.</p>	<p>انخفاض عرض النقود يؤدي إل زيادة الأرصدة النقدية بالمخفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية و هو ما يدفع بالمعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها فيؤدي إلى انخفاض الأسعار فيتراجع مؤشر تويين و بالتالي ينخفض حجم الاستثمار ليتراجع بذلك الناتج المحلي الخام.</p>

المطلب الرابع: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية:

تعريف السياسة المالية: تعرف بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار الاستثمار و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية. (حسون، 2004، صفحة 112)

لكي تحقق الدولة برامجها و تصل إلى تحقيق أهدافها المرجوة تستعمل العديد من السياسات الاقتصادية من بينها السياسة النقدية و السياسة المالية، وقد أثار مشكل استخدام أي منهما جدلا كبيرا بين أنصار السياسة النقدية بزعامة MiltonFriedman وأنصار السياسة المالية بزعامة كينز، إلا أن هذا النقاش قد تجاوزه الزمن وتقرر

أن كلا السياستين مهم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأصبح النقاش الحديث كيفية التنسيق بين السياستين حيث :

○ تؤثر السياسة المالية في سوق الإنتاج عن طريق أدواتها الرئيسية تتمثل في الضرائب و الإنفاق الحكومي بينما يكون مجال تأثير السياسة النقدية هو سوق النقد وذلك عن طريق أدواتها الرئيسية المتمثلة في الإصدار النقدي (له أثر مباشر على عرض النقود القانونية)، عمليات السوق المفتوحة سعر إعادة الخصم و نسبة الاحتياطي القانوني.

○ وتعمل السياستين المالية و النقدية باستعمال أدواتهما على التأثير على الطلب الكلي من خلال عدة قنوات، ففي حالة الإنفاق الحكومي تكون زيادة الإنفاق المباشر من خلال التغيير في النفقات العمومية (G) و الذي يمثل تغييرا للناتج الداخلي الخام (PIB) ، وفي حالة تخفيض معدلات الضرائب (T) تكون هناك زيادة في الإنفاق الكلي مصدرها الإنفاق الاستهلاكي نتيجة ارتفاع مستوى الدخل، أما في حالة تغيير العرض النقدي فهذا يؤدي إلى تغير معدل الفائدة (I) ، هذا الأخير يؤثر على حجم الاستثمار. (مجيد، 2005، صفحة 199)

ونظرا لمدى فعالية السياستين وأثرهما العميق على الاقتصاد، فإن التنسيق بينهما يصبح ضروري، لأنهما يمكن أن تتعرضا مع بعضها بصورة تضعفهما معا، مما يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف، فمن الأفضل أن تكون السياستين النقدية و المالية تسيران في نفس الاتجاه وتكملان بعضهما نظرا لاختلاف بين طبيعة كل منهما والذي يمكن حصره في:

- عمليات السياسة المالية تكون واسعة النطاق من حيث حجمها و فيما يخص التأثير على الدخل، بينما تكون عمليات السياسة النقدية محدودة لأنها تركز بصورة أساسية على القطاع المالي و المصرفي، فعملية التنسيق بين هذين النوعين من العمليات يحقق فاعلية أكبر للسياسة الاقتصادية الكلية.
- تعتبر السياسة المالية بطيئة و متصلة لأسباب قانونية و دستورية تتمثل في التصويت عليها من طرف البرلمان وهذا يأخذ وقت طويل نوعا ما، في حين تكون الإجراءات النقدية سريعة و مرنة نسبيا و يمكن تغييرها في وقت قصير و ذلك عن طريق إحداث تغييرات في معدل إعادة الخصم أسعار الفائدة أنسب الاحتياطي القانوني.

- تميل السياسة المالية بصفة خاصة إلى تشجيع التوسع الاقتصادي في حين قد تكون أقل قدرة على مواجهة موجات التضخم، أما السياسة النقدية فهي تؤدي دور فعال فيما يخص الاتجاهات التضخمية من خلال التأثير على الائتمان المصرفي.

المبحث الثاني: البنك المركزي كواضع للسياسة النقدية

المطلب الأول: تعريف البنك المركزي:

البنك المركزي هو مؤسسة مصرفية، هدفها يتمثل في الرقابة على كمية النقود واستعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية التي يقوم هو بوضعها أو تفرض عليه من طرف الدولة فالبنك المركزي هو المؤسسة المختصة بالصيرفة المركزية، و يقف على قمة النظام المصرفي فهو لا يهدف إلى تحقيق الربح، بل يهدف من خلال إدارته للسياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي و المصرفي. (علي و عيسى، 2004، صفحة 128)

المطلب الثاني: خصائص البنك المركزي:

تتميز البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص أهمها: (الحسيني و الدوري، 2003، صفحة 26)

- ✓ تكون إدارة البنوك المركزية من طرف أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي أن ملكيتها تعود للدولة.
 - ✓ لا تهدف إلى الربح المادي، وإنما هدفها يكون اجتماعي و اقتصادي.
 - ✓ لها علاقة وطيدة بالبنوك التجارية و المتخصصة، حيث لها السلطة و الأساليب التي تمكنها من التأثير على أنشطة هذه البنوك بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة.
 - ✓ لها القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، والهيمنة على إصدار النقد والائتمان.
- وبما أن البنك المركزي يهيمن على إصدار النقد والائتمان فإنه المسؤول عن النقود المعروضة من خلال التأثير على مختلف العوامل التي تكون هذا العرض.

المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي:

للبنك المركزي جملة من الوظائف تتمثل في: (الله ع.، 1994، صفحة 230)

إصدار النقود القانونية: يرتبط حق إصدار النقود القانونية بنشأة البنوك المركزية، هذه الأخيرة التي عرفت حتى بداية القرن العشرين باسم بنوك الإصدار، وتعطي الدولة حق إصدار الأوراق القانونية إلى البنك المركزي بعد التشاور مع الحكومة بتحديد حجم الإصدار النقدي بحيث يتناسب هذا الحجم بحاجة المعاملات و قدرة الجهاز الإنتاجي من اجل استقرار و تبات الأسعار و المحافظة على القوة الشرائية للعملة المحلية و على حقوق الحائزين للوحدات النقدية.

بنك الحكومة و مستشارها المالي: مند أن حصلت البنوك المركزية على امتياز إصدار النقود القانونية فقد قامت

بدور بنك الحكومة و مستشارها المالي، حيث يقدم البنك خدمات للحكومة تتمثل في ما يلي:

منح قروض للحكومة عن طريق إصدار عملات ورقية جديدة مضمونة بسندات و الأدوات التي تقدمها الحكومة.

*المساهمة في وضع السياسة المالية للدولة و تنفيذها عن طريق الإشراف و التوجيه في عمليات المصارف .

*تسديد قيمة القروض و دفع الفوائد نيابة عن الحكومة.

*الاحتفاظ بحسابات المصالح و المؤسسات الحكومية حيث تودع الحكومة أموالها لديه و تسدد ديونها بشيكات

مسحوبة عليه.

* يتولى البنك المركزي معاملات الحكومة مع الخارج فيقوم بمسك حسابات الاتفاقيات المعقودة مع الخارج ويحتفظ برصيد العملات الأجنبية ويتم عن طريق التحويلات إلى الخارج.

البنك المركزي "بنك البنوك" : أن تواجد البنك المركزي في قمة الجهاز المصرفي يولد علاقة خاصة بينه و بين البنوك التجارية تتلخص في مجموعة من الالتزامات و الحقوق المتبادلة بحيث:

* تلتزم البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدي لدى البنك المركزي ،يعادل نسبة معينة من التزاماتها التي يحددها البنك بإرادته بقصد حفظ حقوق المودعين و تحقيق رقابة فعالة على البنوك.

* يلتزم البنك أديبا و فنيا بتقديم وحدات النقد القانونية اللازمة لتحقيق السيولة لمواجهة المصارف في خلق نقود الودائع.

* البنك المركزي مكلف بالإشراف الإداري و الفني على البنوك التجارية ،كما يقوم بدور الوسيط بين البنوك التجارية من أجل تسوية الديون و الحقوق عن طريق ما يسمى بالمقاصة.

المطلب الرابع: استقلالية البنك المركزي:

وهنا يمكن التمييز بين مفهومين لاستقلالية البنك المركزي:

المفهوم الأول: يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر ،وذلك من خلال عملية بسيطة نسبيا تتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يعتمدها في التسيير .فالواقع أن وجود القواعد وإن كانت تحد من حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية إلا أنه يضمن عدم وجود أي تدخل أو ضغوط من قبل السلطة السياسية، أي أن هذه القواعد تضمن له نوعا من الاستقلال عن السلطة السياسية.

المفهوم الثاني: يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية ،ومن خلال عزله عن أي ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية ،ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ،وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي. (الله و الفولي، 2003، الصفحات 283-284)

ونستخلص بأن استقلالية البنك المركزي تعني:

➤ استقلالية التعليمات و الأوامر عن الحكومة و البرلمان.

➤ إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل بحرية السياسة الاقتصادية في استخدام هذه الأدوات (استقلالية الأدوات).

➤ تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من أعضاء الدين يستقلون في آرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي "استقلالية شخصية".

مؤشرات استقلالية البنك المركزي: تستخدم عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي تدور حول المعايير التالية: (قدي، 2006، الصفحات 96-97)

➤ طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد.

➤ الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ (البنك المركزي، هيئة مشتركة بين مجلس البنك و الحكومة و البرلمان، الحكومة، عضو في الحكومة).

➤ إمكانية إقضاء المحافظ.

➤ مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى و الجهة المخولة لها إصدار الإذن بذلك.

➤ مدى إنفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحده، المشاركة مع الحكومة، مستشار).

➤ الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية.

➤ مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.

➤ أهداف البنك المركزي هدف وحيد: استقرار الأسعار، استقرار الأسعار مع أهداف أخرى منسجمة مع استقرار النظام المصرفي، استقرار الأسعار مع أهداف متعارضة مثل العمالة الكاملة).

➤ مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة (للحكومة).

➤ طبيعة القروض التي يمكن منحها و شروطها.

➤ حدود الإقراض الممكن منح هو شروطه.

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

في أول القرن العشرين السلطات العمومية عملت على توجيه أفضل و أحسن للنشاطات من أجل تجنب

الأزمات، إلا أن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية كان يقتصر آنذاك على تطبيق و فرض بعض القوانين

و التوجيهات فقط، لكم بعد الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي في الثلاثينات من القرن

العشرين(عام 1929)، تغيرت كل إستراتيجيات الحكومة وكذا صانعي القرار، فهناك نظريات اهتمت بدراسة السياسة النقدية منها (الكلاسيكية، الكينيزية، الحديثة). (يجي، 2015-2014، صفحة 22)

المطلب الأول: السياسة النقدية عند الكلاسيك:

تطورت النظرية النقدية الكلاسيكية في القرن 18 و بداية القرن 19، على يد الاقتصاديين الكلاسيك منهم Richard Cantillon و David Hume، و هي نظرية تبحث في كيفية تحديد القيمة النقدية للدخل الكلي. و لأنها نخبونا عن مقدار كمية النقود التي تتم حيازتها عند مستوى دخل معين سيمت نظرية الطلب على النقود.

أ. فرضيات النظرية النقدية الكلاسيكية:

قامت النظرية الكمية الكلاسيكية للنقود على عدة فرضيات و التي على أساسها تم بناء معادلة التبادل ل Fisher و معادلة الأرصدة النقدية المعروفة بمعادلة Cambridge:

- 1) ثبات حجم المعاملات، أي أن حجم المعاملات و مستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، و أن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي وسيط للمبادلة فقط و دورها محايد في الاقتصاد. (علي ب.، 2004، صفحة 10)
- 2) مرونة الأجور و الأسعار هبوطاً و نزولاً.
- 3) الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل. (الناق، 2001، صفحة 257)
- 4) وجود علاقة سببية بين التغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع و التغير في كمية النقود كمتغير مستقل. (مبارك و محمود، 1996، صفحة 257)
- 5) ثبات سرعة دوران النقود على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير و مستقلة عن كمية النقود (منها درجة كثافة السكان، تطور عادات التعاملات المصرفية و غيرها). (علي ب.، 2004، صفحة 11)

ب. معادلة التبادل لفيشر (1911):

يعتبر Fisher رائد النظرية الكمية للنقود، و الذي أعطى لتلك النظرية صياغتها الحديثة الأكثر اكتمالا من خلال معادلته المشهورة بمعادلة التبادل، و تكمن الفكرة الرئيسية لهذه المعادلة هي تفسير العلاقة بين كمية النقود و بين المستوى العام للأسعار، من خلال الجمع بين مختلف المتغيرات التي لها علاقة في تحديد المستوى العام للأسعار. و صياغة هذه المعادلة على الشكل التالي:

$$M.V=TP \quad \Rightarrow \quad (1)$$

P : المستوى العام للأسعار و هو متغير تابع.

M : كمية النقود و هو متغير مستقل،

T : حجم المبادلات ثابت.

V : سرعة دوران النقود ثابت.

من المعادلة (1) نلاحظ أن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار. بحيث تقوم هذه النظرية على الاعتقاد بثبات حجم المعاملات و سرعة تداول النقود (V)، و كمية النقود (M) هي المتغير المستقل و المستوى العام للأسعار هي المتغير التابع.

كمية النقود تشمل على النقود الحكومية أو أوراق البنكنوت أو نقود الودائع، و تشمل المبادلات الاقتصادية جميع أنواع التبادل التي يقوم بها الأفراد و المشروعات داخل اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، مثل تبادل السلع و الخدمات الأصول المالية و العقارات و غيرها. (الله ع.، 1994، صفحة 77)

و من المعادلة (1) نستنتج أنه كلما تغيرت كمية النقود، تغير مستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، طبعاً مع شرط

ثبات كل من كمية المبادلات و سرعة دوران النقود، حيث: $P=M.V/T$

ت. معادلة الأرصدة النقدية (معادلة Cambridge):

هذه المعادلة عبارة عن إعادة صياغة للنظرية الكمية (معادلة فيشر)، وسميت بمعادلة Cambridge نسبة إلى جامعة Cambridge.

تركز هذه النظرية على العوامل التي تحدد الطلب على النقود، حيث تنظر إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد و أنهم يحتفظون ببعضها لغرض الاحتياط لأن الكلاسيك يعتبرون أن النقود تخزن قوة شرائية، فلا مانع من اكتنازها لفترة قصيرة أو طويلة.

و لقد اشتق Marshall و Pigou نظريتهم من معادلة التبادل لفيشر، فبتعويض حجم المبادلات (T)

بالإنتاج أو الدخل (Y) تصبح معادلة الأرصدة النقدية: $M.V=P.Y$

حيث $M.V$ تمثل مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية في فترة محددة، و $P.Y$ القيمة السمية للنتائج القومي، أي قيمة ما ينتج خلال سنة من سلع وخدمات نهائية.

وبقسمة طرفي المعادلة على (V) نجد:

$$M=1/V*PY$$

و عندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة من النقد تساوي الكمية المطلوبة و بالتالي نستطيع

استبدال M ب M_d ، و بوضع $K=1/V$ تصبح المعادلة: $M_d= K*PY$

حيث K هي نسبة التفضيل النقدي (préférence pour la liquidité). بما أن K ثابتة (لأن سرعة

التبادل ثابتة)، فإن مستوى المبادلات التي هي نسبة ثابتة من الدخل الاسمي تتحدد بكمية النقود التي يطلبها

الأفراد للاحتفاظ بها، و يتوقف تحديد قيمة K على العوامل التالية:

✓ توقعات الأفراد، فكلما كانت توقعاتهم متفائلة كان احتفاظهم ب (K) أقل.

✓ ثروة الأفراد، فكلما زادت قلت (K).

✓ مستويات الأسعار.

و نلاحظ أن $V = P * Y / M$ و $K = M / P * Y$ أي أن K هي معكوس V.

و هذا يعني أنه كلما زادت الأرصدة النقدية التي يرغب بها الأفراد للاحتفاظ بها، قلت سرعة تداول النقود

و العكس صحيح.

ث. انتقادات النظرية النقدية الكلاسيكية:

لم تخلو النظرية النقدية الكلاسيكية من الانتقادات الموجهة لها من طرف الاقتصاديين بسبب عدم واقعية بعض

فرضياتها، نذكر أهم الانتقادات كما يلي: (Snowdan, 1997, p. 79)

✓ تفترض النظرية أن مستوى العام للأسعار هو متغير تابع للتغير في كمية النقود و لا يمكن لمستوى الأسعار

أن يتغير نتيجة لعوامل أخرى، و هذا غير صحيح حيث أنه يمكن لمستوى الأسعار أن يتغير نتيجة لفشل

موسم زراعي أو ارتفاع أسعار البترول و بالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج. و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع

الأسعار كما حدث مؤخرا فالتضخم لا يكون تضخما نقديا أو تضخم بالطلب فحسب و إنما يكون

تضخم بالتكاليف أو تضخما مستوردا عندما ينخفض معدل تبادل العملة المحلية بالنسبة للعملة

الأجنبية.

✓ عدم صحة افتراض ثبات سرعة دوران النقود لعدم واقعيته، حيث دلت البيانات المتاحة عن الاقتصاد

الأمريكي أن سرعة دوران النقود تتقلب في الأجل القصير بدرجة غير ثابتة.

✓ لم تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة.

✓ عدم واقعية ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل.

المطلب الثاني: السياسة النقدية الكينيزية:

رغم الدور الكبير الذي كان للنظرية النقدية الكلاسيكية في تفسير الطلب على النقود لفترة معينة، إلا أن أزمة الكساد العظيم (1929) الذي أصاب الاقتصاد العالمي في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين كانت بداية لنهاية مصداقية الفكر الكلاسيكي في هذا المجال، نظرا لعجز هذه النظرية في معالجة الأزمة، و خاصة بعد ظهور النظرية العامة للتوظيف و الفائدة و النقود التي جاء بها الاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز عام 1936. لقد انتقد هذا الأخير الكثير من الأفكار المدرسة الكلاسيكية، خاصة الافتراض الخاص بثبات سرعة دوران النقود و طور نظرية الطلب على النقود، بإدخال معدل الفائدة كمتغير هام يؤثر في الطلب على النقود، كما اعتمد في تفسيره لقيمة النقود على الطلب الفعال كجزء من الطلب الكلي الموقع، و باعتباره المتغير المستقل الذي يحدد مستويات العمالة، الدخل القومي و الناتج. (Snowdan, 1997, p. 80)

فرضيات التحليل الكينيزي:

تقوم هذه النظرية أو كما تعرف بنظرية تفضيل السيولة على العديد من الفرضيات أهمها:

- ✚ يوجد نوعين من الأصول التي يستخدمها الأفراد للحفاظ على ثروتهم وهي النقود و السندات.
- ✚ معدل العائد يساوي الصفر.
- ✚ الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع المعاملات، المضاربة و الاحتياط.
- ✚ سعر الفائدة يتحدد عن طريق السوق التي تحدد الطلب على السيولة و عرضها.
- ✚ عند مستوى معدل فائدة منخفض يزيد الطلب على النقود، و مستوى الدخل القومي هو الذي يحدد الأموال القابلة للاقتراض.

و بما أن النقود عبارة عن سلعة، فلها عرض و طلب يحددان سعر الفائدة. (Snowdan, 1997, p. 80)

إن كينز قسم الطلب على النقود إلى: (راني، 2013-2014، الصفحات 34-38)

دافع المعاملات: يقصد به رغبة الأفراد و المشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لمواجهة معاملتهم اليومية الجارية مثل شراء المواد الغذائية بالنسبة للأفراد و دفع أجور العمال و شراء المواد الأولية بالنسبة للمشروعات و أسباب الاحتفاظ بالنقود ناتج من وجود فترة زمنية بين حصول الأفراد على أجورهم و إنفاقهم لهذا الأجر، أو بين مداخل المشروعات من مبيعات و إنفاقهم لهذا الدخل، و يعتبر هذا النوع من الطلب أقوى دافع لأنه يحفز العناصر الاقتصادية على الاحتفاظ بالنقود و يتوقف هذا النوع من الطلب على عامل الدخل أي هو دالة تابعة للدخل و تم استبعاد تأثير الفائدة تأثيرها ضعيف في هذه الحالة، و عليه يمكن صياغة دالة الطلب على النحو التالي:

$$L1=F(Y)=k1y$$

حيث أن:

$L1$: الطلب على النقود لدافع المعاملات

$K1$: نسبة من الدخل المحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية

Y : الدخل الوطني

العلاقة بين الطرفين طردية فكل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة نسبية مماثلة في الطلب على النقود.

دافع الاحتياط: تعني النقود تطلب لمواجهة المدفوعات المستقبلية الطارئة و الفرص الغير المتوقعة مثل المرض

و البطالة، الاستفادة من انخفاض الأسعار التي قد تحدث بالنسبة للأفراد و مواجهة الطوارئ مما يلزمها القيام

بنفقات أخرى مثل الاستفادة من عقد صفقات رابحة متعلقة بالإنتاج بالنسبة للمشروعات، و يعتبر مستوى الدخل المحدد الرئيسي للطلب على النقود بدافع الاحتياط، إلى جانب محددات أخرى مثل طبيعة الفرد و الظروف المحيطة به و درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع، و كذلك درجة تطور تنظيم سوق الأوراق المالية لكن هذه العوامل بطيئة التغيير في الأجل القصير و منه فإن الطلب على النقود هو دالة تابعة للدخل.

دافع المضاربة: يقصد بالمضاربة بيع و شراء الأوراق المالية في أسواق المال، لتحقيق الربح الذي ينتج من الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية و بيعها، و يعتمد الربح على قدرة المضارب في التنبؤ بظروف سوق الأوراق المالية، و بناء على ذلك يحتفظ الأفراد بالأرصدة النقدية السائلة للاستفادة من التغيرات المتوقعة في الأسعار حتى يتمكنوا من تحقيق الأرباح في فترة قصيرة، و يتوقف هذا النوع من الطلب على التوقعات المستقبلية المتعلقة بارتفاع و انخفاض الأسعار فإذا كانت قيمة السندات مرتفعة حالياً فسيبادر الأفراد إلى بيع ما لديهم من سندات للاحتفاظ بثمنها في صورة نقود سائلة، حتى لا يضطر لبيعها بخسارة مستقبلاً عند انخفاض أسعارها، أما إذا كانت قيمة السندات منخفضة حالياً و يتوقع الأفراد ارتفاع أسعارها مستقبلاً فيدفعهم هذا لشراء المزيد من السندات أو يتوجهون للاقتراض من السوق لشراء سندات جديدة بغرض بيعها مستقبلاً و تحقيق الأرباح المتوقعة. و منه يرى كينز بأن النقود المحتفظ بها ترتبط عكسياً بمعدل الفائدة السائد في السوق، فعند ارتفاع معدلات الفائدة تنخفض كمية النقود المحتفظ بها بدافع المضاربة، و عند انخفاض معدلات الفائدة ترتفع كمية النقود المحتفظ بها، و بهذا يتضح أن هذا النوع من الطلب يتضمن الاختيار بين النقود الأوراق المالية فقط كأشكال بديلة للاحتفاظ بالثروة و هذا حسب كينز و لم يتطرق للأشكال الأخرى للثروة و بهذه الطريقة ربط كينز بين الطلب على النقود لغرض المضاربة و بين سعر الفائدة.

الطلب الكلي للنقود:

يتحدد الطلب الكلي للنقود بالمحصلة النهائية للآثار التي تتركها الدوافع الثلاثة على زيادة الطلب النهائي للنقود فقد رأينا أن الطلب على النقود لدافع المعاملات و الاحتياط يرتبك بأهمية الدخل ارتباطا طرديا بينما الطلب على النقود لدافع المضاربة هو مرتبط بسعر الفائدة ارتباطا عكسيا، و منه نستنتج أن السياسة النقدية في الفكر الكينزي ليست محايدة، و أن النقود أكبر من أن تكون حجابا لتحديد القيم النقدية (الأسعار) و لي يقتصر تأثيرها على المستوى العام للأسعار فقط بل آثارها إيجابية على مستوى التوظيف و الدخل.

الانتقادات الموجهة للنظرية النقدية الكينزية:

✚ إن التحليل الكينزي يقرر أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط، يتمثل في الطلب على النقود لأغراض السيولة في حين أهمل عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد هذا السعر و في مقدمتها الدخل. (الشمري، 1995، صفحة 238) و أن ظاهرة مصيدة السيولة هي حالة خاصة في الطلب على النقود و لا يحصل ذلك إلا في الظروف غير الاعتيادية، و أن الطلب على النقود لغرض المضاربة مبني على افتراض الاختيار ما بين الاحتفاظ بالثروة بالكامل الشكل النقدي أو بشكل سندات، بينما الحالة الأكثر احتمالا هي توزيع الثروة ما بين النقود و السندات من خلال الاختيار بين المضاربة في توزيع ثرواتهم بين النقود و السندات على أساس الموازنة بين العائد و المخاطر. (علي و عيسى، 2004، صفحة 251)

✚ اكتفى كينز بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير و لم يتناول توضيح سعر الفائدة في الأجل الطويل و إهماله لأثر الزمن في تقرير سعر الفائدة و خاصة في أسواق الائتمان المصرفي، كما أنه ركز على العلاقة بين الدخل و الاستهلاك في فترة زمنية معينة من الزمن دون الاهتمام بأنماط الاستهلاك المتغيرة بمرور الزمن.

✚ يعتبر التحليل الكينزي بأن الطلب على النقود هو دالة لسعر الفائدة و لكن هذا التحليل لم يتوصل إلى أن سعر الفائدة يتأثر بالطلب على النقود، لأن زيادة الكمية المطلوبة من النقود ينتج عنها ارتفاع معدلات الفائدة على أساس أن الأفراد إذا توقعوا ارتفاع مستوى الأسعار هذا يدفعهم للطلب على النقود للأغراض الثلاثة و يفضلون شراء السلع بدل السندات و هذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات و ارتفاع أسعار الفائدة ، لأن الطلب الجديد لم يقابل بخل نقود جديدة.

المطلب الثالث: النظرية النقدية الحديثة:

يتزعم هذه المدرسة الاقتصادي الأمريكي المعاصر Milton Friedman ،حيث نشر نظريته هذه في مقاله المشهور عام 1956 the quantité théorie of money وتبنى Friedman التحليل الكلاسيكي في نظريته للطلب على النقود ،لكن بأكثر شمولية وأكثر اتساع وفي نفس الوقت لم يهمل التحليل الكينزي بل أخذ ببعض جوانبه.

فرضيات النظرية النقدية المعاصرة: تتمثل أهم فرضياتها في: (Snowdan, 1997, p. 90)

- 1- استقلال الكمية النقدية (عرض النقود) عن الطلب على النقود.
- 2- استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها.
- 3- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي.
- 4- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع و الخدمات،إلى جانب سرعة التداول النقدي V عند الكلاسيك.
- 5- عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي.

ولقد اعتبر Friedman أن الطلب على النقود جزء من نظريتها لثروة أو نظرية رأس المال، التي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول،فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذي تتمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال

الثروة يتم حيازة الثروة فيه، وبين مؤسسات الأعمال الذي تتمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات و المخزون.

محددات الطلب على النقود عند Friedman:

يتوقف الطلب على النقود في تحليل Friedman على ثلاثة عوامل أساسية هي: (Snowdan, 1997, p. 159)

1- عامل الثروة الذي يحدد الحد الأقصى للنقود المحتفظ بها.

2- مرد ودية أو عائد النقود بالنسبة لعوائد الأصول المالية الأخرى أو الحقيقية التي يمكن أن تكون شكل من أشكال الثروة.

3- أذواق و تفضيلات الحائزين على الأصول (الأفراد).

و مفهوم الثروة حسب هذه النظرية يمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فالنقود هي جزء من الثروة وهي أصل من أصولها تعطي عائدا يتمثل في الراحة، السهولة و الأمان، حيث تمثل سلعة رأسمالية أو عنصرا من عناصر الإنتاج. أما المكونات الأخرى للثروة فتتمثل في الأصول المالية و النقدية كالأسهم التي تتحدد عوائدها بالأرباح، والسندات التي تحقق عائدا لصاحبها يتمثل في سعر الفائدة، إلى جانب الأصول العينية أو الطبيعية (السلع المادية الإنتاجية) التي يتوقف عائدها على المستوى العام للأسعار. فضلا عن الاستثمار في رأس المال البشري و عائده، و هو عبارة عن حاصل ضرب الثروة الكلية في معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة غير مادية (البشرية)، حيث أن الثروة الكلية هي: $W = Y/P$ ، W تمثل الثروة الكلية، Y الدخل الكلي، P المستوى العام للأسعار.

دالة الطلب على النقود عند Friedman :

لقد افترض Friedman أن الأفراد بكمية يرغبون حقيقية من الأرصدة، و ليس بكمية اسمية، و بالتالي تكتب دالة الطلب على النقود عند Friedman بالصيغة التالية:

$$\frac{Md}{p} = F(y_p \cdot r_b - r_m \cdot r^e - r_m \cdot \pi^6 - r_m \cdot n - r_m \cdot U)$$

حيث: $\frac{Md}{p}$ الطلب على النقود بأرصدة حقيقية.

y_p الدخل الدائم. r_m العوائد المتوقعة من النقود. π^6 معدل التضخم المتوقع.

r_b العوائد المتوقعة من السندات. n الثروة البشرية.

r_e العوائد المتوقعة من الأسهم. U أذواق و تفضيلات الأفراد.

و بتحليل أعمق يفترض Friedman أن الطلب على أرصدة حقيقية من النقود يتأثر ايجابيا بثروة الأفراد و التي عبر عنها بالدخل الدائم، و يقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه على المدى الطويل حيث يكون أقل تقلبا من الدخل الجاري عند الكلاسيك، و هذا يعني أن الطلب على النقود لن يتقلب بشكل واضح في الدورات الاقتصادية المختلفة. (Snowdan, 1997, p. 90)

الانتقادات الموجهة للنظرية النقدية المعاصرة :

أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية تمثلت في: (لونيس، 2010-2011، صفحة 34)

- إن اعتبار للسياسة النقدية فقط تأثير على تطور الناتج القومي من خلال محاولتهم البرهان على أن الإنفاقات العامة تطرد أو تبعد دائما الإنفاقات الخاصة لكنهم لو يتوصلوا لإيجاده، إذ أنه العكس من ذلك تشير المعطيات إلى أن الإنفاق سواء في القطاع الأسر أو في قطاع المشروعات يزداد في نفس الوقت مع ارتفاع الإنفاق العام، غير أن استبعاد الإنفاق الخاص لا يمكن أن يحصل إلا في الاقتصاد يسود فيه التشغيل الكامل.

-عدم واقعية افتراض استقرار دالة الطلب على النقود و هذا يعود إلى أن الطلب على النقود يتغير على وجه غير منتظم كلما تغير سلوك الأفراد، فعندما يقدم الجمهور على تحويل النقد الذي بحوزته إلى أصول مالية، لكي يفعل العكس على الفور فلا توجد عندها أية وسيلة للحفاظ على عرض منتظم للنقد.

- إهمال المتغيرات الأخرى خاصة سعر الفائدة اعتبره عامل ثانوي، باعتباره أن سعر الفائدة ليس له أثر مباشر إلا لكونه عائدا للسندات.

و عند صياغة المعادلة النهائية لفريدمان تعرضت إلى العديد من الصعوبات من بينها :

- اعتمادها على العديد من المتغيرات و التي يصعب حسابها كعائد رأس المال البشري، و الأذواق.

-تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع و الابتكار و لكن يصعب تطبيقها في المجال العلمي.

-تقوم هذه النظرية على الجانب التجريبي الإحصائي أكثر من الجانب النظري، وبذلك أمكن وصفها بالنظرية المعالجة والمفسرة للأوضاع السائدة بطريقة علمية بحتة.

خاتمة الفصل الأول

بعد الإحاطة بمختلف جوانب السياسة النقدية في هذا الفصل ، يمكننا أن نستخلص بأنه ومهما تعددت تعاريف السياسة النقدية من قبل الباحثين و الاقتصاديين وعبر مختلف النظريات ، إلا أنها تصب جميعها في معنى واحد، وذلك باعتبارها مجموعة الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي بالزيادة أو النقصان. وقد مر تطور السياسة النقدية عبر عدة مراحل ،حيث اعتبرها الكلاسيك بأنها سياسة محايدة يقتصر دورها في توفير النقود الأزمة لتنفيذ المعاملات ،ثم جاء كينز وقلل من شأنها واعتبر السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية ،ليأتي فيردمان بعدها و يؤكد على فعالية هذه السياسة و ضرورة استغلالها للوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ،ولتحقيق هذه الأهداف والتي تعتبر بمثابة أهداف نهائية للسياسة النقدية ،فإنها تستعمل مختلف أدواتها التي تطرقنا إليها سابقا بما يتناسب مع الأهداف المسطرة و الظروف الاقتصادية السائدة، ويكون ذلك من خلال إستراتيجية تشمل الأهداف الأولية و الأهداف الوسيطة وصولا إلى الأهداف النهائية.

كما يمثل البنك المركزي السلطة النقدية في الدولة فهو الذي يتحمل مسؤولية وضع و إدارة السياسة النقدية للوصول إلى تحقيق أهدافها من خلال التحكم في العرض النقدي ،ولا يتسنى له ذلك إلا إذا تمتع باستقلالية تعطيه الحق في الإدارة الموضوعية التي تكون على أسس اقتصادية بحثة.

الفصل الثاني

البطالة

مقدمة الفصل الثاني

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوى العاملة، وقد عرف الاقتصاد عديدا من أنواع البطالة التي غالبا ما تتزايد حجمها ومعدلاتها عبر الزمن وتكمن الخطورة في زيادة كل من حجم البطالة و معدلها وآثارها السلبية على الناتج القومي، حيث عجزت كثير من الدول حل هذه المشكلة التي تختلف حدتها في البلدان النامية أكثر مما هي عليه الدول المتقدمة وتعتبر البطالة هدف من الأهداف التي تسعى إلى القضاء عليها السياسة النقدية.

المبحث الأول: ماهية البطالة

المطلب الأول: تعريف البطالة

التعريف الأول: البطالة هي عبارة عن ظاهرة اجتماعية ذات الصفة العالمية تتضمن العاطلين عن العمل حيث العاطلين عن العمل هم الأشخاص الذين كانوا في السابق يعملون لكنهم توقفوا عن ذلك وقت الإحصاء أو هم الأفراد الذين ينتظرون فرص عمل مناسبة مثل خريجي الجامعات و المعاهد أو الأفراد الذين يرغبون في العمل و لا يجدون فرصة للعمل مناسبة أو الأفراد القادرين على العمل لكنه لا يجدونه أو الأفراد الذين تنقصهم الخبرة و القدرات و لا يمكنهم القيام بالعمل المطلوب. (نصيرة، 2017-2018، صفحة 64)

التعريف الثاني: البطالة هي حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه و البحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون و هم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل و راغبين فيه و باحثين عنه لكنهم لا يحصلون عليه و بالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل. أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.

(الحيالي، صفحة 8)

المطلب الثاني: أنواع البطالة

تصنف البطالة حسب الأنواع التالية:

❖ **البطالة الدورية:** ينتج هذا النوع عن تعاقب الدورات الاقتصادية بين مرحلتي الراج و الركود التي تتميز

بتقلص الطلب الاستهلاكي مما يجبر أصحاب الأعمال التخفيض من الإنفاق الاستثماري و ما يترتب

عليه من تخفيض لساعات العمل في مرحلة أولى ثم تسريح العمال في المرحلة الثانية، و بالتالي ارتفاع

معدل البطالة. (حسين، المباركي، و عيساوي، صفحة 116)

❖ **البطالة الاحتكاكية:** تعرف بأنها بطالة الأشخاص خلال الفترة التي يقضونها في البحث عن وظيفة

جديدة سواء كان الشخص له وظيفة سابقة أو يبحث عن وظيفة لأول مرة، إن البطالة الاحتكاكية تعتبر

عادية من حيث أنها ناشئة عن الرغبة الطبيعية لبعض الأشخاص العاملين في تغيير وظائفهم الحالية لعدم

رضاهم عن هذه الوظائف في حد ذاتها أو عن شروط العمل بها أو رغبة الشباب الذي يدخل سوق

العمل لأول مرة في البحث عن الوظيفة المناسبة، و قد تكون هناك وظائف متاحة لهم لكنه لا يقبلونها،

لذلك ترتبط البطالة الاحتكاكية دائما بالبحث أو التفتيش عن الوظيفة المناسبة.

❖ **البطالة الهيكلية:** إن هذه البطالة جزئية بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، و هي لا

تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة و متعددة

في أقاليم البلد الواحد، ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحويلات الاقتصادية التي تحدث من حين

لآخر في هيكل الاقتصاد كإكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، يقترن ظهورها بإحلال

الآلة محل العنصري البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال. (نصيرة، 2017-

2018، صفحة 65)

❖ **البطالة المقنعة:** لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير عن العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك من تكديس القوة العاملة في قطاع معين و غالبا ما تتقاضى هذه العمالة أجورا أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية. (الحيالي، صفحة 13)

❖ **البطالة الاختيارية:** هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته و ذلك عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن، إلى غير ذلك من الأسباب في كل هذه الحالات قرار التعطل الاختياري. (بريقل و خليلي، صفحة 7)

❖ **البطالة الإجبارية:** تعني حالة وجود شخص قادر على العمل، و يبحث عنه بشكل جاد عند الأجر السائد لكنه لا يجده (العمل)، حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته و اختياره. (الليثي، 1997، صفحة 257)

المطلب الثالث: أسباب البطالة

تظهر البطالة بدرجات أو معدلات متفاوتة من بلد إلى آخر و ذلك حسب خصوصية و طبيعة الاقتصاد للبلد و يعود ظهورها إلى الأسباب التالية:

✓ **النمو السكاني:** يعتبر من الأسباب الاجتماعية التي تنتج عنها البطالة فازدياد معدل النمو السكاني ينجم عنه نمو قوة عمل بمعدل أكبر من فرص خلق مناصب جديدة.

✓ **التقدم التكنولوجي:** الذي يعد العامل الأساسي في انتشار البطالة (البطالة الهيكلية) و هذا بسبب الاعتماد الكبير على الآلات التي حلت محل الإنسان.

✓ ارتفاع الأجور: حيث أن ارتفاع الأجور يقلل من أرباح رب العمل، فيضطر إلى خفض عدد العاملين و تسريحهم.

✓ عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذ لم يؤدي الإنتاج إلى الربح الكافي الذي يلي طموحاتهم.

✓ قصور جانب الطلب على استيعاب اليد العاملة. (رشيد، 2011 2012، الصفحات 59-60)

المبحث الثاني: آثار البطالة، سياسات معالجتها و معايير قياس البطالة

المطلب الأول: آثار البطالة:

البطالة ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية فهي تعني فقدان حقيقي للسلع و الخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال العاطلين و رغم إمكانية تشغيل في وقت لاحق لكن هذا التشغيل لن يعوض الفائض الذي حدث خلال فترة البطالة.

- فقدان المهارات والخبرات: من المعروف أن الخبرة و المهارة تكتسب بميدانية العمل و تزيد كلما زادت فترة العمل لكن فترة البطالة إن طالت فهي تفقد الفرد مهارته وخبرته تدريجيا.

-تبيد أموال الدولة : حيث توجه أموال طائلة إلى الإعانة فكلما زاد عدد العاطلين زادت الأموال الموجهة لإعالتهم و بما أن هذه الأموال لا يقابلها أي إنتاج حقيقي فالدولة لن تعوضها فبدل توجيهها إلى نشاط اقتصادي منتج توجهها إلى نشاط اجتماعي عقيم.

-الآثار الاجتماعية: ينتج عن ارتفاع معدلات البطالة تقليل رفاهية المجتمع ككل ،نتيجة وجود أفراد بدون دخل وضياع جزء كبير من الإنتاج الذي كان يمكن أن يتحقق بتشغيل الأفراد العاطلين ، وقد يتسبب ارتفاع معدلات البطالة أيضا إلى عجز الميزانية من خلال إعالة أفراد غير منتجين و قلة الضرائب المحصلة (ضرائب على الدخول)

إضافة إلى أنه عندما تقدم الدولة وساءل دفع العاطلين عن العمل فهي بذلك تزيد الطلب على المنتجات دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج، وينتج عن ذلك ارتفاع الأسعار و بالتالي ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم زيادة المعاناة على الطبقات الفقيرة، كما أن البطالة تزيد من معدل الجريمة و الانحراف في أوقات ارتفاعها مما يهدد الاستقرار الاجتماعي للمجتمع.

- الآثار الخاصة: يتعرض العاطل لمشاكل نفسية نتيجة عدم عمله فيشعر كأنه منبوذ وغير مرغوب فيه مما قد يسبب انحرافه كما أنه قد يفقد أسرته نتيجة عدم قدرته على إعالتهم و العناية بهم مما يزيد من ظاهرة الطلاق و الانقسام العائلي. (نصيرة، 2017-2018، صفحة 67)

المطلب الثاني: سياسات معالجة البطالة:

إن البطالة هي مشكلة ولا يمكن التخلص منها نهائياً، ولكن يمكن الحد منها باستعمال أساليب و سياسات معينة:

البطالة المقنعة: يتم الحد منها من خلال توزيع عادل في قطاعات الإنتاج المختلفة و الاستفادة الكاملة من الطاقات الإنتاجية للعامل و سحب الفائض من العمال من بعض القطاعات و استخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة.

البطالة الموسمية: يمكن الحد منها من خلال التقدم التكنولوجي و رفع المستوى الفني للعمال.

البطالة الدورية: هي الأخرى يمكن تقليصها بالتخلص من حالة الركود، وذلك بالاعتماد على سياسات نقدية و مالية توسعية و زيادة معدلات الاستثمار.

البطالة الاحتكاكية: يمكن الحد منها عن طريق خدمات المعلومات التي يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن و شروط الوظائف الخالية و مزاياها. (نصيرة، 2017-2018، صفحة 68)

المطلب الثالث: معايير قياس البطالة

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فإنه من الضروري قياسها ، وبعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشيطة) عند نقطة زمنية معينة باستخدام المعادلة التالية: (gregory.N.M, 2006, p. 24)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشيطة}} \times 100$$

الفئة النشيطة = العاملون + العاطلون.

-تتكون الفئة النشيطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين و الراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون.

-يقصد بالعاملين كل من يشغل عملاً، بدوام كاملاً أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

-أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم

–أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

الأفراد دون سن معينة: وهم الأفراد الذين دون السن القانوني وهو 16-15 فما فوق، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.

الأفراد فوق سن معينة: هي سن التقاعد أو المعاش، وهو 65 فما فوق.

الأفراد من فئات معينة: ونعني بها:

- الفئات القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى وطلبة المدارس.
- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربوات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة.
- الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم بسبب عدم توفر فرص العمل المناسبة . (عقون، 2009-2010، الصفحات 5 - 6)

المبحث الثالث: البطالة في الفكر الاقتصادي

المطلب الأول: البطالة عند الكلاسيك:

يركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية و يتراكم رأسمال و النمو الاقتصادي و الطاقات الإنتاجية العاطلة في الاقتصاد كما يركز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي و السياسي للظاهرة الاقتصادية، ويؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام بمعنى: "كل عرض يخلق الطلب المساوي له " وهذا ما يسمى بقانون المنافذ والذي جاء به الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي.

ومع هذا لم يستبعدوا حدوث البطالة الاختيارية وكما اعتقدوا أن هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة عند رجال الأعمال الأسعار و الأجور ، وعليه فإن المدرسة لا تعترف بوجود بطالة إجبارية و أن حدوث البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية نظرا لرفض المتعطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق أو البطالة في السوق أو البطالة الاحتكاكية التي تتواجد نتيجة انتقال العمال من وظيفة لأخرى، كما يرى الكلاسيك ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار و الأجور أي أن الأجور هي عامل أساسي في آليات سوق العمل إذ أنها تؤثر على عرض و طلب العمل . (عمرصخري، 2000، صفحة 8)

المطلب الثاني: البطالة عند كينز:

رفض كينز شقا مهما من النظرية الكلاسيكية في التشغيل ، وهو أن الأجور الحقيقية هي المتغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل ، كما رفض بوضوح فكرة أن مرونة الأجور يمكن أن تمنع حدوث البطالة الإجبارية بل أقل بإمكانيات حدوث البطالة الإجبارية و أشار إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وذلك لمنع حدوث الدورات الاقتصادية وما يترافق معها من كساد اقتصادي. ولقد أسس "كينز" نظرية العامة على أساس أن توازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل ، وقادت أدوات كينز التحليلية التي اعتمد عليها إلى القول بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي ، و بالتالي لحجم النتائج و الدخل و التوظيف.

و بناءا عليه أن قوة العمل تكون مستخدمة استخداما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال ، حيث يتحقق التوازن عند كينز نتيجة للتوازن في سوق السلع و الخدمات و سوق النقد في آن واحد ، إذ أن الطلب على العمل يتحدد بالإنتاج العيني الحدي للعمل، أما بالنسبة لعرض العمل فيتحدد بالمفاوضات الجماعية بين نقابات العمال و أصحاب العمال وأصحاب الأعمال ينتج عن ذلك أن يكون الأجر النقدي مثبت عند مستوى معين ، وهو المستوى الذي يجعل عدد معين من العمال راغبا و قادرا على العمل في ظله ، وعنده يكون عرض العمل لا نهائي المرونة.

و حينما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند المعدل النقدي فإنه بعد ذلك يصبح عدد العمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي. (شهرة، 2009، صفحة 241)

المطلب الثالث: البطالة عند النقديون

إن النقديون يعتقدون أنه يوجد معدل بطالة وحيد ، يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي و السعري، و أن أي محاولة لتقليل معدل البطالة دون هذا المعدل فإن تلك المحاولة ستقترن بتسريع معدل التضخم بمعنى أنه لن يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها وإلا من خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول ، ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي يجب أن تضمن سريان معدل البطالة الطبيعي ، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة ، بيد أن المشكلة هنا ، هي أن الحكومات لا تعرف على وجه الدقة ما هو معدل البطالة الطبيعي ؟

نجد النقديون إذن ينطلقون في تحليل البطالة على أن هذه الأخيرة السائدة في البلدان الصناعية الرأسمالية هي بطالة اختيارية، فالعمال يتطلعون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة ، أما البطالة الإجبارية وهي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصاديين، فلا مكان لها إطلاقا عند تحليلهم ، ويرفض عدد كبير من الاقتصاديين الكينزيين وغير الكينزيين هذه النظرية الميتافيزيقية لمشكلة البطالة . (صفحة و كسيرة)

خاتمة الفصل الثاني

إن البطالة تمثل احد التحديات التي تواجه العالم، و بالأخص الدول النامية و التي ينبغي عليها في ظل الظروف الراهنة العمل على النهوض باقتصادياتها المنهكة و مضاعفة الجهود لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظيف تتناسب مع الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا، إلا إن النمو الذي تزداد معه معدلات البطالة و الذي لا يجني فيه المجتمع ثمرة ما أنفقه من جهد و مال في تكوين الطاقات البشرية و تنمية رأسمالها البشري.

إن الوصول إلى هدف التوظيف الكامل لن يتحقق في ضوء الاقتصاد المطلق الحر على آليات السوق و إزاحة الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، فنحن نعتقد أن تحقيق هذا الهدف يفترض أنه خيار أساسي و اجتماعي تتبناه القيادة السياسية و تتولاه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط و أدوات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية الملائمة مع مراعاة قوة السوق و آليات.

الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى الفوز باقتصاد خال من كل المشاكل التي من بينها البطالة و من هذا سوف نتطرق في الفصل الثالث كيف تسعى الجزائر إلى القضاء على البطالة من خلال سياستها النقدية المطبقة و مختلف الإجراءات.

الفصل الثالث

أثر السياسة النقدية على البطالة في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث:

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى أدوات السياسة النقدية وأهدافها و إلى استقلالية البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية، و العلاقة التي تربط السياسة النقدية بالسياسة المالية، والفصل الثاني إلى مفهوم البطالة و مختلف أنواعها. و كما هو معروف فإن لكل دولة سياسة نقدية خاصة بها فالبلدان المتطورة تستطيع استعمال أدوات السياسة النقدية بمرونة مالية عالية ودقة و سهولة أكبر منها في بلدان العالم الثالث ومن تم جاء التفكير في أحسن الأدوات التي تستخدمها بلدان العالم الثالث لتحقيق أكبر نتائج ممكنة وهذا حسب الظروف و المستجدات التي يفرضها الاقتصاد العالمي و التغيرات الحاصلة في جميع الميادين، وهذا ما أقدمت عليه الجزائر من خلال قانون النقد و القرض الذي جاء كرد فعل على المشاكل الاقتصادية التي عانت منها الجزائر من تضخم جامح و نسب بطالة هائلة التي أصبحت من أخطر المشكلات التي تواجهها الجزائر.

و سنتناول في هذا الفصل السياسة النقدية في الجزائر، و إلى قانون النقد و القرض 90\10 إلى واقع البطالة و التشغيل في الجزائر.

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر

يقصد بالسياسة النقدية تنظيم كمية النقد المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية و القضاء على البطالة و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

تعرف السياسة النقدية على أنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي و ذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فعند زيادة المعروض النقدي يؤدي إلى زيادة الأسعار. و من ثم انخفاض في أسعار الفائدة و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الاستثمارات و زيادة حجم الطلب الكلي، و هذا ما يسهم في زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية، و هو ما ستسبب في زيادة الطلب على القوى العاملة، مما يزيد من حجم التشغيل و تخفيض حجم البطالة و معدلات، و يحدث العكس عند إتباع السلطات لسياسة نقدية انكماشية.

1. السياسة النقدية في الجزائر 1990-2000: لقد كانت السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 حيادية بسبب الدور السلبي لنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن السياسة من تحقيق الأهداف و المهام المنوطة بها و السبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع الطبيعي. يعد قانون النقد و القرض 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الصادر بتاريخ 15 أفريل 1990 من أهم الإصلاحات النقدية بالجزائر، فوضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية. و إبراز دور النقد و السياسة النقدية و إعادة البنك المركزي كل صلاحيات في تسيير و رسم السياسة النقدية في ظل الاستقلالية التامة.

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ عام 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي و التي كان لها الأثر الواضح و الكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، فتم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة و من ذلك فرض عليها إصلاح السياسة النقدية و كان الاتفاق الأول يتمثل في الاستعداد الائتماني الأول في ماي 1989، تم الاتفاق الثاني تمثل في الاستعداد الائتماني الثاني لسنة 1991.

من تحليلنا للنتائج النقدية و المالية المحققة خلال هذا البرنامج نجد على العموم أن السياسة النقدية خلال هذه المرحلة لم تكن فعالة في تحقيق التوازنات النقدية و الوصول إلى الاستقرار النقدي فالاقتصادي في الجزائر خلال المرحلة تميزت بلجوء السلطات العامة للاستعانة بأطراف أجنبية كونها مصادر التمويل الخارجي و قد تميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- ❖ توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.9%.
- ❖ زيادة معدل نمو الكتلة M2 بنسبة 21.3% بعدما سجلت بنسبة 11.3% سنة 1990.
- ❖ تراجع معدل السيولة من نسبة 64% سنة 1990 إلى معدل 53%.
- ❖ استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار المستهلك إلى نسبة 22.8%.
- ❖ تحقيق الناتج المحلي الحقيقي لنمو سلبي قدر بنسبة 0.4% سنة 1994 مقارنة مع معدل النمو المقدر في البرنامج بنسبة +3%.
- ❖ انخفاض العجز الموازن بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.4% مقابل 5.7% المقدرة في البرنامج الحكومي.
- ❖ تخفيض الحكومة لمديونيتها تجاه الجهاز المصرفي بمبلغ 22مليار دج.
- ❖ نمو حجم الائتمان المحلي بنسبة 10% سنة 1994، وقد تم إلغاء السقوف على الفوائد المدينة كما تم فرض نسبة 25% كاحتياطي على الودائع بالعملة الوطنية، كما باشرت الخزينة العمومية إصدار سندات بأسعار فائدة تقدر ب 16.5%.

2. السياسة النقدية في الجزائر 2001-2019: تميزت هذه الفترة بارتفاع كبير في أسعار المحروقات الأمر الذي أدى إلى توفر فوائض مالية كبيرة لدى الجزائر حيث وصل سعر البرميل في هذه الفترة إلى 145 دولار، كما وصل احتياطي الصرف إلى أعلى مستوياته حيث وصل إلى حوالي 185 مليار دولار سنة 2013، الأمر الذي شجع على تبني مجموعة من البرامج التنموية تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الجزائري، و التي قسمت إلى مرحلتين: الأولى من افريل 2001 إلى ابريل 2004، تسعى من خلالها الدولة إلى تدعيم برامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل و التحكم في معدلات التضخم و زيادة حجم الاستثمار، الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات النمو حيث بلغ سنة 2003 نسبة 0.7% كما تزامن من جملة

من الانجازات في مجال الصحة والسكن والتنمية الريفية. أما المرحلة الثانية بدأت في سنة 2005 إلى سنة 2014، وهي مرحلة تكتسي أهمية كبيرة خاصة كأنها تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي.

وقد استطاعت هذه السياسات تحقيق نتائج مرضية، يعود السبب الرئيسي فيها إلى ارتفاع أسعار المحروقات بشكل كبير وتوفر سيولة قادرة على دعم أي مشروع في مجال التنمية، ومن أهم ما تم تحقيقه ما يلي: ارتفاع معدلات النمو كإخفاض مستويات البطالة كما أن المؤشرات النقدية عرفت تحسنا ملحوظا حيث انخفض معدل التضخم و حدث استقرار نقدي و الأهم تسديد المديونية التي أثقلت كاهل الجزائر. (نجاة و زواد، 2022، صفحة 522)

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

نتناول في هذا المطلب أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر لضبط المعروض النقدي، كما نعلم بأن السلطات النقدية وضعت دعائم تطبيقها عام 1994، و لتفادي عجز الأدوات غير المباشرة المتمثلة أساسا في سعر إعادة الخصم، و سياسة الاحتياطي الإجباري، و عمليات السوق المفتوحة، استحدث بنك الجزائر أدوات جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية، و هذا ما سنتطرق له بالتفصيل فيما يلي:

أولا، معدل إعادة الخصم:

يعتبر أحد الأدوات الأساسية النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير على مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض، بتطبيق معدل إعادة الخصم خاص بكل قطاع، ولكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم، والذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بوضع كفاءات وشروط تحديده، وفي بداية كل سنة يقدر بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقروض، ويقترح في نفس الوقت، أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم. (فريد، 2012-2013، صفحة 250)

ثانيا، الاحتياطي الإجباري:

إن الاحتياطات تطبق على مجموع الودائع بالدينار مهما كانت طبيعتها (ودائع تحت الطلب ، ودائع لأجل، دفاتر الاحتياط، سندات الصندوق...) للبنوك و المؤسسات المالية. و قد تم تطبيق هذه الأداة و استعملت لأول مرة سنة 1994 بنص المادة 93 من قانون النقد و القرض 90-10، من خلال التعليمات 16-94، و التي تلزم البنوك و المؤسسات المالية بتشكيل مبلغ أدنى من الاحتياطات الإلزامية في شكل ودائع لدى البنك الجزائري، من أجل التحكم في سيولة البنوك التجارية و المؤسسات المالية من قبل بنك الجزائر حسب الظروف الاقتصادية السائدة، أي استخدامها للحد من التضخم أو مكافحة الانكماش، و الجدول الموالي يوضح تطورات الاحتياطي الإلزامي للفترة المختارة. (فريد، 2012-2013، صفحة 254)

ثالثا: عمليات للسوق المفتوحة:

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع و شراء السندات العمومية، و التي يكون تاريخ استحقاقها اقل من ستة أشهر، و سندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض، و قد حدد القانون 90-10 القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجربها على العمليات، على أن لا يتجاوز سقف 20% من الإيرادات العادية للدولة و بالنسبة للسنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996، و شملت مبلغا يقدر ب 4 ملايين دينار جزائري بمعدل فائدة 14.94%، و منذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتنع السيولة الفائدة. مما جعل هذه الأداة غير فعالة في امتصاص فائض السيولة. (مُجد ل، 2004، صفحة 14)

رابعا: عمليات الأمانة

تقوم هذه العملية على مبدأ يتمثل في أن كل بنك مقترض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقترض، بمعنى هي عمليات مضمونة تعتمد على التسليم أو التنازل مؤقتا عن سندات مقابل دين، أي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم إجراء العملية، و تكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض و عند انقضاء أجل القرض يرجع البنك المقرض السندات للبنك المقترض.

تم استخدام هذه الأداة منذ شهر ماي 1989 مع تطبيق معدل تدخل للمنح بمدة أربعة و عشرين ساعة و سبعة أيام، و قد تم استعمال عمليات الأمانة إلا في شكل ضخ للسيولة رغم أنها ذات اتجاهين، و لذلك و منذ أن عرف النظام المصرفي فائضا في السيولة فهي لم تستخدم رغم تراجع سعر الفائدة الذي يحدده بنك الجزائر في السوق النقدية كسعر توجيهي و مرجعي، حيث عرف تراجعا مستمر من 2000 إلى 2003 ثم بقي ثابتا إلى غاية 2006. (مفتاح، 2005، صفحة 290)

خامسا، أداة استرجاع السيولة بالمراجعة

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة إحدى التقنيات التي قام بها بنك الجزائر بإدراجها كأداة جديدة لسحب فائض السيولة في أبريل 2002، و تعتمد هذه الآلية على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لسبعة أيام أو لثلاثة أشهر، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق و ذلك غير مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر. و ما يميز هذه الأداة أنها أكثر مرونة من الاحتياطات الإلزامية، حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم، و ليست إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته، و قد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية الفائضة. (فريد، 2012-2013، صفحة 257)

سادسا، مزادات القروض بإعلان العروض

تم استخدام هذه الأداة في ماي 1995 بهدف توفير السيولة في الاقتصاد، و أحدثت هذه الأداة لتحل محل معدل إعادة الخصم باعتباره أداة رئيسية لتحصيل السيولة، و هي تمثل عملية شراء بنك الجزائر لسندات عمومية أو خاصة، و طبقا لهذا النظام يقوم بنك الجزائر بالإعلان عن سعر فائدة أدنى قبل المزاد، و تتقدم بعد ذلك البنوك و المؤسسات المالية بإعطاء أسعار الفائدة و أحجام الائتمان، و كانت في البداية تعقد كل 06 أسابيع و منذ عام 1996 أصبحت كل 03 أسابيع، نظرا لفعاليتها في إعادة التمويل في السوق النقدية، و تتم هذه المناقصات عن طريق التلكس و الفاكس. (مدوخ و عتيقة، 2008)

سابعا، تسهيلات الودائع المغلة للفائدة

أنشأت هذه الأداة في اوت 2005، جاء تطبيق هذه الأداة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، و التي تسمح للبنوك بإنجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، و تعبر هذه الآلية عن

توظيف فائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، في شكل عملية تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك لبنك الجزائر، و تستحق فائدة تحسب على أساس فترة الاستحقاق و معدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر، تمنح هذه الوسيلة للبنوك مرونة واسعة في مجال تسيير الخزينة في المدى القصير. (فريد، 2012-2013، صفحة 258)

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

كما سبق و رأينا فان معالم السياسة النقدية في الجزائر لم تظهر إلا بعد ظهور قانون النقد و القرض 10/90 و بالتالي فانه لا يمكن الحديث عن أهداف السياسة النقدية قبل 1990 لأنه قبل هذه السنة كانت السياسة النقدية تابعة إلى حد كبير للسياسة المالية و إن الخزينة العمومية استحوذت على صلاحيات البنك المركزي و لم يكن له أي صلاحيات في صياغة و تسيير السياسة النقدية بل و أصبح دوره فقط يقتصر في تمويل الاستثمارات المخططة.

لكن بعد سنة 1990 فيمكن الحديث عن أهداف السياسة النقدية في الجزائر و خاصة بعد صدور القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض و الذي شكل منعطفًا حاسمًا في صياغة و تسيير السياسة النقدية حيث أصبحت السياسة النقدية في الجزائر لها أهدافها و أدواتها.

باستقراء المادة 55 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض التي تنص على : 'تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد و القرض و الصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني و الحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد'. (فريد، 2012-2013، صفحة 260)

1-هدف النمو الاقتصادي :

كما سبق و أن ذكرنا فان عمل السياسة النقدية في الجزائر بدا يظهر بعد سنة 1990 فمن خلال المادة 55 من قانون النقد و القرض 10/90 نجد إن أهداف السياسة النقدية تتوزع في المقام الأول بين تحقيق نمو اقتصادي منتظم و تحقيق التشغيل الكامل . إلا إن الجزائر في ظل هذه المرحلة عرفت عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي فمن اتفاق استعادي إلى برنامج التعديل الهيكلي ، و حسب الكثير من الخبراء فان تطبيق مثل هذه البرامج تنتج عنها آثار انكماشية في المدى القصير ، و هذا يعود إلى فلسفة البرامج المبنية على تطهير الاقتصاد

و إعادة إقرار التوازنات في المقام الأول و بعدها توفير الشروط الأساسية للإنعاش و عليه فان السياسة النقدية في هذه الحالة ينصب على خفض العجز المالي و التضخم ، سينجم عنه نوعا من الركود الاقتصادي. (فريد، 2012-2013، صفحة 267)

2- هدف التشغيل: (الله ب.، 2005، صفحة 266)

يعد هدف التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر ،حسب ما ورد في المادة 55 من قانون النقد والقرض، و الذي يرتبط مباشرة بالهدف الأول للسياسة النقدية في الجزائر و المتمثل في النمو الاقتصادي ، لذا فان عدم تحقيق هذا الأخير سينعكس بالسلب على هدف التشغيل مما يحمل السياسة النقدية انعكاسا آخرا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة .

المتتبع لسياسة التشغيل في الجزائر يدرك إن إستراتيجيتها قد تغيرت في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق ، فقد أصبحت تبنى على أرباح إنتاجية العمل المحققة و المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية ، عكس ما كانت عليه في التسيير الإداري للاقتصاد و حق المواطن في الشغل كهدف اجتماعي تضمنه الدولة و ما تولد عن ذلك من بطالة مقنعة لا تضيف شيئا للإنتاج.

مشكلة التشغيل في الجزائر بدأت تطرح نفسها منذ أزمة النفط العكسية لسنة 1986، و يعود ذلك إلى تراجع الاستثمارات العمومية (إعادة هيكلة الاستثمارات) التي أدت إلى انخفاض في مناصب الشغل الموفرة سنويا، وبعدها جاءت عشرية التسعينات و هي المرحلة التي عرف فيها الاقتصاد الوطني اختلالا كبيرا في التوازنات الداخلية و الخارجية و ضغط المديونية على الخصوص ، بالإضافة إلى عمليات إعادة هيكلة القطاع الصناعي و ما تبعه من تسريح كبير للعمال.

3- هدف التوازن الخارجي: (فريد، 2012-2013، صفحة 274)

يقصد هنا بالتوازن الخارجي ، توازن ميزان المدفوعات ، إذ يعكس المعاملات الاقتصادية بين دول العالم المرتبطة بالصادرات و الواردات السلعية و الخدمية ، و حركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة ، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية، و من هنا كان لزاما على هذه الدول معرفة الحقوق و الالتزامات الناتجة عن هذه المعاملات بغرض

إحداث التسوية لميزان المدفوعات ، سواء تعلق الأمر بزيادة الحقوق على الالتزامات و بالتالي فائض في ميزان المدفوعات أو زيادة الالتزامات على الحقوق و بالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات .

و تعد السياسة النقدية من بين آليات المستخدمة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، و التي تتخذ سعر الصرف كهدف وسيط للتأثير على عناصر ميزان المدفوعات.

4- التضخم كهدف نهائي: (فريد، 2012-2013، صفحة 279)

لم يكن استقرار الأسعار و مكافحة التضخم في الجزائر يشكل أولوية للسلطات ، و لم تكن أي خطة خاصة لمكافحة التضخم ، لان الانشغال الأساسي آنذاك هم تصنيع البلاد، فالتضخم لا يؤثر إلا من خلال تدهور القدرة الشرائية ، و كان معدل التضخم السنوي في الجزائر بلغ 09% في المتوسط سنة 1990، و لم ترتفع معدلات التضخم سوى مرة واحدة بعد الصدمة النفطية الأولى في أوائل السبعينات ، بسبب ارتفاع أسعار الواردات و ضغوط الطلب القوي على قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري في ظل طفرة الإيرادات النفطية. و لكن استقرار الأسعار كان واضحا، فقط عاجلت الحكومة العجزات في عرض النقود، و جرى كبت الضغوط التضخمية بفرض ضوابط واسعة الانتشار على الأسعار.

و مع إصدار قانون النقد 10/90 بدا اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد ، و قد حددت المادة 55 من القانون الأهداف النهائية للسياسة النقدية و التي تمحورت في تحقيق معدل نمو اقتصادي ثم التشغيل الكامل و تحقيق استقرار الأسعار و الحفاظ على استقرار العملة.

المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر

المطلب الأول: تطور و أسباب البطالة في الجزائر

الفرع الأول: تطور البطالة في الجزائر

لقد عرفت الجزائر كغيرها من الدول تطور في البطالة وذلك من خلال المراحل الآتية: (عمار، صفحة 2)

مرحلة (1967-1985) : إن المداخيل المالية التي عرفت الجزائر بعد 1973 نتيجة الأزمة البترولية ،دفعت

بالسلطات الجزائرية لضخ أكبر حجم من الاستثمارات العمومية في القطاع الصناعي، ولهذا عرفت البطالة تراجعا

كبيرا ولعشريتين كاملتين، أما المرحلة 1973-1985 عرفت امتصاصا كبيرا للبطالة، حيث تم توفير حوالي 100.000 منصب عمل في المتوسط بين سنوات 1967-1977 وحوالي 140.000 بين سنوات 1980-1984 ففي مرحلة المخططات التنموية 1970-1980 تم استحداث ما يقارب من مليون منصب عمل في إطار إستراتيجية التصنيع التي تبنتها الجزائر آنذاك.

المرحلة (1986-1990): لقد عرفت البطالة تزايدا ملحوظا في هذه المرحلة حيث بلغ متوسط مناصب الشغل المستحدثة في الفترة (1985-1989) حوالي 75000 منصب عمل، وهذا لا يلبي احتياجات سوق العمل مما زاد من حدة البطالة، بداية من سنة 1986 وهذا راجع إلى عاملين أساسيين هما الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات و الضغوط الناجمة عن تفاقم المديونية و التي أصبحت تشكل عائقا كبيرا أمام تنفيذ السياسة الاقتصادية إن هدين العاملين كان لهما الأثر الكبير على التشغيل، بالإضافة إلى برنامج إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في الثمانينات، وما صاحبه من تسريح للعمال للتخفيف من تكاليف إنتاج هذه المؤسسات.

الجدول رقم (2): نسبة البطالة ما بين سنة 2010 و 2015.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة البطالة	21.4%	16.1%	11%	9.8%	16.4%	11.2%

لقد عرفت البطالة تذبذب واضح من خلال هذه السنوات حيث أنها ارتفعت في سنة 2010 بنسبة 21.4% ثم بدأت بالانخفاض سنة 2011 لتصل إلى 16,1% ففي سنتي 2012 و2013 انخفضت من 11% إلى 9.8% ثم عرفت ارتفاعا في 2014 إلى 16,4% وبعدها انخفاض سنة 2015 إلى 11,2%.

الفرع الثاني: أسباب البطالة في الجزائر:

إن مشكلة البطالة تشكل تحديا كبيرا للحكومة الجزائرية فمن بين أسبابها:

الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة: (بلقاسم و خدامية، 2011، الصفحات 5-12) وهي تلك الأسباب التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي ومنها:

عدم توفر فرص العمل و التي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤولياتها بصفة مباشرة وغير مباشرة ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

- انخفاض أسعار المحروقات.

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية.

- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي.

الأسباب التابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية:

-التوقف عن تعيين حملة الشهادات:

إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا كانت أهم مهام الحكومة الجزائرية، حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية و المؤسسات الاقتصادية العمومية، ضمن سياسة اجتماعية متكاملة، وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لان السياسة الخاصة بإنشاء عدد كبير من مناصب العمل في القطاع الحكومي نجم عنه ارتفاع نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66.5% من مناصب الشغل سنة 1982، بينما لم تكن تتجاوز هذه النسبة 35% سنة 1966 لكن بعد الثمانينات تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل و الإجراءات الاقتصادية التي أدت إلى تغيير دور الدولة في تعيين الخريجين.

أما في سنوات التسعينات فعرفت انتشار واسع للبطالة في صفوف طلبة الجامعات وخريجي معاهد التكوين المهني حيث قدر عددهم حوالي 100.000 شخص سنة 1998 و في حدود 140.000 شخص وفي سنة 2001 بسبب هشاشة العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية الطالبة للعمل و المؤسسات التكوينية خاصة عند اعتماد الجزائر

سياسة ترشيد الموارد المالية، فلم يعد بإمكان المؤسسات الاقتصادية تخصيص أغلفة مالية للتكوين و الرسكلة، وهو من متطلبات علاقات العمل الجديدة حسب المعطيات الجديدة للسوق التي تعتمد على المرونة الشديدة في العمل. (الصمد، 2011، صفحة 10)

- عدم التنسيق بين التعليم و التكوين و سوق العمل : إن عدم التنسيق بين التعليم و التوظيف قد يؤدي إلى تراجع عائد التعليم وهذا نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية حيث أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة منا أدى إلى تزايد أعداد الخريجين و خاصة ذوي المؤهلات المتوسطة مما أدى إلى زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل وعدم التجانس في هيكله بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى، مع عدم وجود طلب مماثل لها ودم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل.

- قوانين العمل و تشريعاته :

إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهم بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة من خلال التشريع الصادر سنة 1990 بحيث إن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات و المنظمات الدولية، فمن المسلم به إن الانتقال من نظام القانون الأساسي و التنظيمي إلى قانون اتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير سياسة التوظيف، بحيث صار انتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة و الكفاءة و يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي و قطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية كما إن نضام الأجور في القطاع الخاص اتسم بالجمود مما جعله مسؤولا عن تزايد البطالة، و بروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص و القطاع الغير الرسمي، و بالتالي حجب فرص عمل إضافية عن الدخلاء الجدد لسوق العمل وتزايد معدلات البطالة .

- قلة المؤسسات البحثية: إن تطور أساليب الإنتاج و الاختراعات و الابتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية باستخدام وضع سلع تتلاءم مع منتجات في الأسواق الدولية، أما الطرق التقليدية في الإنتاج أدى إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني و أثر على مستوى الدخل و العمالة معا، بالإضافة على عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات وعدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث وعدم

التناسق بين مراكز الدراسات و البحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية أدى إلى ضآلة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر بمثابة احد أسباب زيادة البطالة بحيث يرى البعض إن تبات حجم الإنتاج و ارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان على خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية ويرفع عدد العاملين الغير مباشرين في هذه الأنشطة.

- تخطيط القوى العاملة: إن سوء تخطيط القوى العاملة سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف و الأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما تحقيق فائض وتراكم رأس مالي يعاد استثماره ومن تم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، إن أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة و تقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات و القدر المتوفر منها في المجتمع و التعرف على الفجوات بين المطلوب و المتوفر أو من خلال العمل على تغيير الأساليب الإنتاجية و بالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كما و نوعا و لا شك أن وجود التخطيط السليم لقوى العاملة يحد من البطالة كما يؤدي إلى توجيه العمالة يحد من البطالة كما يؤدي إلى توجيه العمالة على القطاعات الأكثر حاجة إليه.

المطلب الثالث: سياسة التشغيل الأولى التي اعتمدها الجزائر:

لقد أدخلت تعديلات قانونية على قانون العمل حيث تبني صيغ جديدة للشغل الأول مرة في الجزائر وكان الهدف منها هو توسيع سوق العمل حيث صنفت إلى: (الله و فيشوش، 2011)

*عقود العمل المحددة لمدة: كما جاء في القانون 10\90 وفي مادته 12 عقود العمل بالتوقيت الكلي أو الجزئي و عموما يمكن إبرام عقود العمل لمدة محددة بالتوقيت الكلي أو الجزئي حسب الحالات التالية:

- أ- عندما يتم توظيف العامل لتنفيذ عمل مرتبطا بعقود أشغال أو خدمات غير متجددة.
- ب- عندما يتعلق الأمر باستخلاف عامل مثبت في منصب تغيب عنه مؤقتا، يجب على المستخدم أن يحتفظ بمنصب العمل لصاحبه.
- ج- عندما يتطلب الأمر من الهيئة المستخدمة إجراء أشغال دورية ذات طابع متقطع.
- د- عندما تتطلب الحاجة إلى العامل خاصة في الحالات الموسمية.

*عقود العمل في المنزل: نظم المشرع الجزائري عقد العمل في المنزل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97/474 كل عامل يمارس في منزله نشاطات إنتاج سلع و خدمات او أشغال تحويلية لصالح مستخدم واحد أو أكثر مقابل أجر، يقوم بمفرده أو بمساعدة أفراد العائلة ويتحصل بنفسه على أدوات العمل و المواد الأولية دون وساطة، أما عن الأجر فيتلقاه عن الجهد المبذول و يقاس على أجر المهن المماثلة ، كما يستفيد العامل في المنزل من خدمات الضمان الاجتماعي ويستوجب عليه التصريح بالعمال المشغلين لديه لدى الضمان الاجتماعي لتفادي متابعته قضائيا، ويمكن الإشارة إلى أن العامل في المنزل يمكن أن يتعاقد مع شخص طبيعي أو معنوي عاما أو خاصا.

*برنامج عقود ما قبل التشغيل: يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية و الدين يدخلون سوق الشغل لأول مرة، يهدف إلى زيادة العروض و تشجيع و تسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيئات و المؤسسات العمومية و الخاصة، وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدجمين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل، ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين صاحب العمل و المترشح و مديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الاجتماعية، و حتى يكون المترشح مؤهلا للاستفادة من عقد ما قبل التشغيل فإنه يتقدم للتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل التي تقوم بإرسال قوائم المسجلين حسب الاختصاص إلى مديريات التشغيل.

*برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية: وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة الموجهة لإدماج الشباب البطل بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الدين تتراوح أعمارهم بين 19 و 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو : برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية التي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة.

المطلب الثالث: الآليات المنتهجة لمعالجة البطالة في الجزائر:

لقد قامت الجزائر بعدة إجراءات و اعتماد عدة برامج على غرار العديد من الدول العربية ، باعتماد عدة آليات للحد من استمرار تزايد البطالة ، أو على الأقل للتخفيف من حدة آثارها الاجتماعية على الطبقة العاملة بصفة عامة و الشباب الذين هم في سن العمل بصفة خاصة يكن أن نذكر الآليات التالية :

-الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب ENSAJ: تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ولقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة ، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ،وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات و من مهامها:

-تدعم و تقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

-تسير وفقا للتشريع ر التنظيم المعمول به كمخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.

-تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برنامج التكوين و التشغيل و التوظيف الأولي.

-الشباب المستمر يستفيد من مساعدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في حال توفر الشروط المذكورة:

- أن يتراوح السن بين 19 و 35 سنة ويمدد بالنسبة لمسير المؤسسة شرط بلوغ سن 40 في الحالة التي يخلق فيها الاستثمار ثلاثة مناصب شغل بما في ذلك الشبان المشتركون في المؤسسة.
- التمتع بالتأهيل المهني و اكتساب كفاءة معترف بها و مبررة بشهادة عمل أو شهادة تكوين.
- عدم شغل أي وظيفة مأجورة عند تقديم طلب إعانة الدولة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.
- حيازة مساهمة شخصية على شكل مبلغ مالي صافي. (طاهر و أمال، 2013، الصفحات 7-8)

الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ENJEM : بموجب المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 أنشأت الوكالة و عدلت بعض موادها في 2008 تعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ومن مهامها:

- تدعيم المستفيدين و تقديم الاستشارة و مرافقتهم في مشاريعهم.
- منح قروض بدون فوائد.
- تبليغ أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- التابعة الدائمة للأنشطة التي ينجزها المستفيدون و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

و من أجل الحصول على إعانة من طرف الصندوق لا بد من توفر الشروط التالية:

- بلوغ السن 18 سنة فما فوق، إثبات مقر الإقامة.
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية حسب صيغ التمويل المتبعة.
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- الالتزام بتسديد القرض و نسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد.
- الالتزام بتسديد السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

وكالة الصندوق الوطني لتأمين البطالة CNAC:

يدعم البطالين بمبالغ مالية متباينة قد تصل إلى 50 مليون دج ومن أهم شروطه:

- أن يكون سنه يتراوح بين 30 و 50 سنة.

- أن يكون من جنسية جزائرية.

- عدم شغل وظيفة مأجورة أو القيام بنشاط لحسابه الخاص عند تقديم الطلب.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل أو أن يكون مستفيدا من منحة الصندوق الوطني لتأمين البطالة .
- أن يتمتع بكفاءة مهنية أو مهارة متصلة بنشاط المشروع.
- القدرة على حيازة المبلغ المالي الكافي للمساهمة في تمويل المشروع.
- أن لا يكون قد سبق له الاستفادة من إعانة إنشاء نشاط.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لتأثير السياسة النقدية على البطالة في الجزائر (1991-2021):

لقد ارتبط الاقتصاد القياسي ارتباطا وثيقا بتحليل الانحدار وقياس العلاقات ما بين المتغيرات الاقتصادية ومن ثم فإن الاقتصاد القياسي هو القياس في الاقتصاد، وبصورة أكثر تفصيلا يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.

سنحاول استخدام الأساليب الكمية القياسية، وفي هذا الإطار فإن النظرية الاقتصادية في الغالب ما تشير إلى وجود علاقة على المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات، إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل تضعنا أمام مشكلة تتمثل في عدم استقرار السلاسل الزمنية لمعطيات المتغيرات الاقتصادية المدروسة خاصة تلك المتغيرات التي لها الطابع الكلي، أي متغيرات اقتصادية كلية، وبما أننا سنعالج الظاهرة في المدى الطويل فإننا سنعتمد في الدراسة القياسية على « نماذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) » (حليمة، 2013-2014، صفحة 232)

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة (نصيرة، 2017-2018، صفحة 221)

➤ المتغيرات التابعة: تشمل معدل البطالة.

- معدل البطالة $CHOMG$: عادة ما يقاس معدل البطالة من طرف الجهات الرسمية كنسبة من القوى العاملة (الفئة النشيطة) في المجتمع عند زمن معين و هو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشيطة.
- المتغيرات المستقلة: و تشمل كل من الكتلة النقدية و معدل إعادة الخصم.
- الكتلة النقدية $M2$ بمفهومها الواسع: تتكون من التحصيلات النقدية و الإيداعات البنكية و أشباه النقود.
- معدل إعادة الخصم: هو سعر الفائدة التي تقترض به البنوك التجارية من البنك المركزي أو بعبارة أخرى هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير خصمه للأوراق التجارية المالية للبنوك التجارية.

و يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج من خلال الدالة التالية:

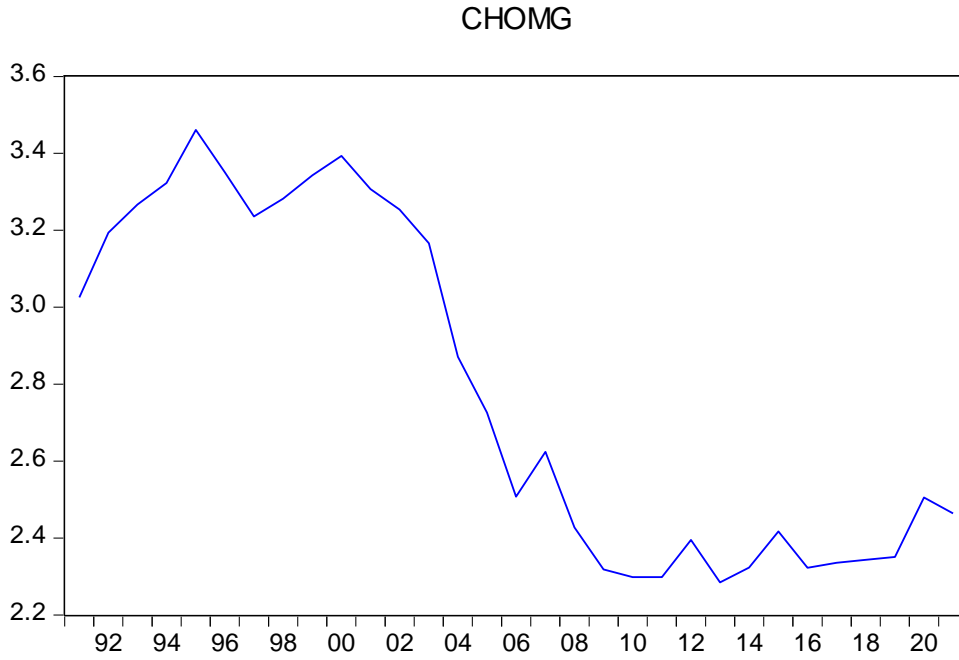
$$CHOMG = \mathcal{F}(M2, TR)$$

$$CHOMG = c + M2 + TR + \mu$$

الفرع الأول: تطور متغيرات الدراسة

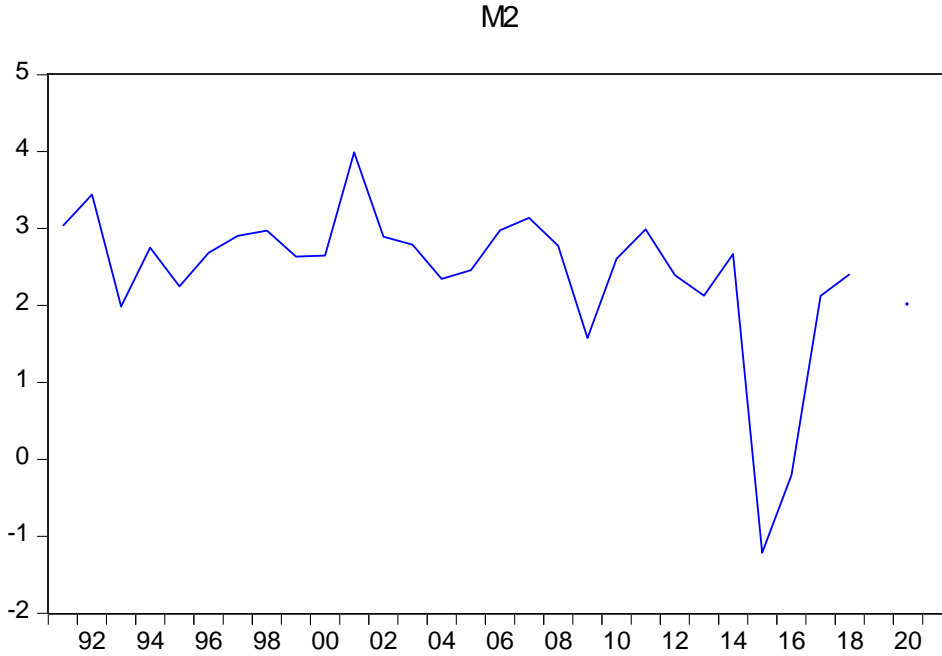
و فيما يلي سنتطرق لمختلف تطورات متغيرات الدراسة خلال الفترة المراد دراستها، حيث الأشكال التالية توضح ذلك:

الشكل (1): منحى بياني للمتغير CHOMG



شهد معدل البطالة ارتفاعا كبيرا منذ بداية التسعينات نتيجة العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر آنذاك، و تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع FMI التي كانت من نتائجه زيادة نسبة البطالة و بسبب أيضا إعادة هيكلة المؤسسات و تصفية بعض المؤسسات العمومية، أما خلال السنوات الأخيرة فشهدت معدلات البطالة انخفاضا متتاليا بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الناتجة عن ارتفاع في أسعار النفط و انتهاج الحكومة السياسات المختلفة للقضاء على البطالة.

الشكل (2): منحني بياني للمتغير M2



شهدت مرحلة التسعينات توسع في النسب نتيجة الإصلاحات النقدية المتمثلة في قانون القرض و النقد 90-10 بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية، و لكن هذا التوسع بدأ في الانخفاض في السنوات الأولى من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994 و 1995 و 1996 على التوالي و هذا راجع إلى التحسن في أدوات السياسة النقدية.

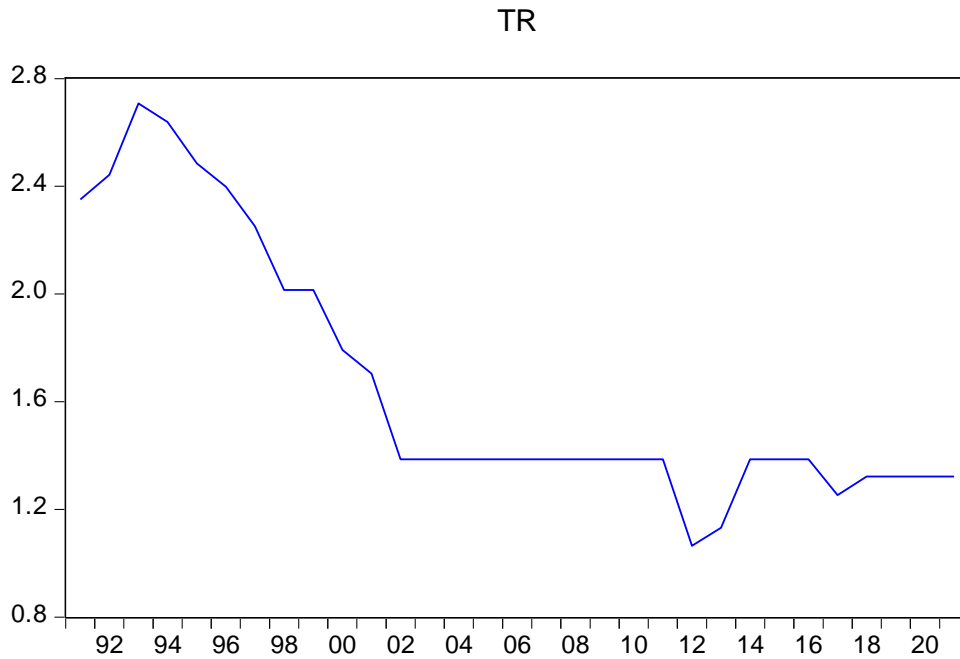
ثم ارتفعت النسب بعد ذلك في سنتي 1997-1998 على التوالي و هذا راجع إلى زيادة عرض السيولة في ودائع أعوان الاقتصاديين في البنوك. لتتخفف بعد ذلك سنة 1999-2000 ثم عاودت الارتفاع لتصل سنة 2001 إلى 22.3 بالمئة، و هذا راجع إلى الانطلاق في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية إذ خصص له مبلغ 7 مليار دولار.

بعدها انخفضت النسب خلال السنوات 2002 و 2003 و 2004 و 2005 على التوالي حيث يفسر هذا الانخفاض بالتراجع الإيجابي للتوسع النقدي لتعود النسب للارتفاع سنتي 2006 و 2007 بنسبة 24.18 بالمئة و يرجع ذلك إلى البرنامج الخماسي التكميلي الممتد بين 2005 و 2009 لتراجع المعدلات مرة أخرى

سنة 2009 و هذا راجع إلى تأثير أسعار البترول خلال الأزمة المالية العالمية. ثم ارتفعت خلال السنوات 2010 2011 تزامنا مع برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، ليعود مجددا إلى الارتفاع بسبب تحسن أدوات السياسة النقدية.

أما سنة 2015 و 2016 شهدت انخفاض حاد في نمو العرض النقدي M2 بلغ 1.0% و 8.0% على التوالي، وهذا راجع إلى انخفاض إيرادات قطاع المحروقات لتراجع أسعار النفط وبالتالي انخفاض كبير في الموجودات الصافية الأجنبية. وتزايد معدل الكتلة النقدية M2 ب 4.8% في 2017 و 1,11% في 2018 حيث نجم هذا الارتفاع في الأرصدة النقدية عن الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، وبسبب دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ سنة 2018 ليسجل سنة 2019 انخفاض شديدا.

الشكل (3): منحنى بياني للمتغير TR



نلاحظ ارتفاع في معدل إعادة الخصم من سنة 1991 نتيجة صدور قانون النقد و القرض إلى غاية 2001، ليشهد بعد ذلك انخفاضات متتالية تماشيا مع انخفاض معدل الكتلة النقدية ليستقر بعد ذلك. كما نلاحظ من خلال تطور معدلات إعادة الخصم حيث ارتفع هذا المعدل من 10% إلى 15% من مرحلة ما بين 1990 حتى سنة 1995. ويعود هذا الارتفاع المتواصل لسعر الخصم إلى سياسة البنك المركزي الصارمة

للحد من الطلب على حجم الأوراق المالية للحد من توسع الائتمان والتحكم في معدل التضخم، إلا أن ارتفاع معدل الخصم كان نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرر الأسعار في هذه الفترة حالت دون تحقيق الغاية المطلوبة وذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية وأقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الأداة فعاليتها ليشهد انخفاضا متواصلا إلى 2001 حيث بلغ 6% وذلك الانخفاض معدل التضخم سنة 2000 ليستقر معدل إعادة الخصم عند إلى غاية 2016 وذلك لاستقرار معدل التضخم عند مستويات دنيا، كما أن تحسن الوضعية المالية للمصارف وظهور فائض سيولة لديها أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة تمويل لدى البنك المركزي

المطلب الثاني: أثر كل من الكتلة النقدية و معدل إعادة الخصم على البطالة في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي:

تعتبر نماذج الانحدار الذاتي VAR في الأصل نماذج سلاسل زمنية متعددة بسيطة لا يتم فيها تفسير المتغير التابع سوى بسلوكه الماضي و ماضي المتغيرات الداخلية الأخرى المقحمة في النموذج. (حشمان، 2010، صفحة 203) و للعمل عليه نقوم باستخدام برنامج Eviews9 وفق الخطوات التالية:

1. اختبار استقرارية المتغيرات محل الدراسة.
2. اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن
3. تحديد درجة تأخير نموذج VAR.
4. تقدير نموذج VAR.
5. اختبار جودة نموذج VAR.
6. تحليل دوال الاستجابة.
7. تجزئة التباين.
8. اختبار السببية.

I. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

تعتبر السلسلة الزمنية مجموعة من المشاهدات لمؤشر إحصائي معين وفق ترتيب زمني بحيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر، وتطلق الاستقرارية في المفهوم الإحصائي على السلسلة الزمنية التي يكون وسطها

الحسابي وتباينها ثابتان عبر الزمن، وتعرف الاستقرارية أيضا أنها مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية والتي تعكس ذلك المؤشر عبر الزمن.

إن استخراج جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، لمعرفة ما إذا كانت مستقرة أم لا. و معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات تتصف بعدم الاستقرارية، لهذا سنقوم باختبار استقرار هذه السلاسل الزمنية و تحديد درجة استقرارية المتغيرات، و كل ذلك باستخدام اختبار (ADF) ديكي فولر الموسع **Augmented Dickey-Fuller** و اختبار فيلبس بيرون: **Philips Perron** على أساس كل من المستوى level و الفرق الأول First Difference.

ديكي فولر الموسع **Augmented Dickey-Fuller**:

طوّر العالم ديكي فولر عام 1981 اختبار لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية أطلق عليه " Test Augmented Dickey-Fuller (ADF)", والذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة محاولا تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معيناً من فروقات المتغير التابع.

ويعتبر اختبار ديكي-فولر الموسع 1981 (ADF) اختبار لوجود الجذر الأحادي، ويعتمد على نفس عناصر اختبار DF ولكنه يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(1) إلى نموذج من نوع AR(p) للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي، وبهذا يصبح له قوة للكشف على استقرارية السلاسل الزمنية، والقدرة على تحديد نوع عدم الاستقرارية إن كانت من مسار TS أو DS، وهو كذلك يعتمد على ثلاثة صيغ أي ثلاثة نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO):

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^K \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_1 \dots \dots \dots \text{النموذج الأول:}$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^K \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_1 \dots \dots \dots \text{النموذج الثاني:}$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^K \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_1 \dots \dots \dots \text{النموذج الثالث:}$$

بحيث:

$$\phi = (1 - \rho)$$

k : تمثل درجة التأخر.

وتتمثل الفروض المراد اختبارها حسب كل نموذج كما يلي:

- في النموذج (1): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولا على حد ثابت وتمثل الفروض

في هذه الحالة كما يلي:

• الفرضية العدمية: $H_0 : \phi = 0$

• الفرضية البديلة: $H_1 : \phi < 0$

- في النموذج (2): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولكن تحتوي على حد ثابت وتمثل

الفروض في هذه الحالة كما يلي:

• الفرضية العدمية: $H_0 : \phi = 0$ و $0 = c$

• الفرضية البديلة: $H_1 : \phi < 0$ و $c \neq 0$

- في النموذج (3): نلاحظ أن الصيغة تحتوي على اتجاه زمني وعلى حد ثابت وتمثل الفروض في

هذه الحالة كما يلي:

• $H_0 : \phi = 0$ و $c = 0$ و $b = 0$

• $H_0 : \phi < 0$ و $c \neq 0$ و $b \neq 0$

وتتمثل خطوات ADF كما يلي:

❖ نقوم بتقدير النموذج الثالث أي الصيغة ذات الاتجاه الزمني والحد الثابت، ثم نحري اختبار

الفرضية الخاصة بهذا النموذج، فإذا تم قبول الفرضية (H_0) فإنّ هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل (b) باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار TS وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام لإجراء الدراسة على البواقي، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) وقبلنا الفرضية البديلة (H_1) فإننا نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

❖ في النموذج الثاني إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة،

وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت (c) باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان (c) مختلف عن الصفر

فإن السلسلة الزمنية من المسار DS بانحراف، وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات مع إضافة الثابت (c)، أما إذا كان (c) يساوي الصفر فهذا يعني أن السلسلة من المسار DS دون انحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت (c)، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) وتم قبول الفرضية البديلة (H_1) نمر إلى تقدير النموذج الأول.

❖ في النموذج الأول إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار DS دون انحراف وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة طريقة الفروقات، أما إذا تم قبول الفرضية البديلة (H_1) فإن السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الأصلي.

يعتمد اختبار ADF على عدد التأخر أي درجة التأخير k وتحدد باستعمال معيار « Shwartz » 1978 ومعيار « Akaike » 1974.

▪ معيار Akaike (AIC) يتحدد بالعلاقة: $Aic(k) = T \log(\hat{\theta}_{et}^2) + 2(k)$

▪ معيار Shwartz (SC) يتحدد بالعلاقة: $SC(K) = T \log \hat{\theta}_{et}^2 + k \log(T)$

وباستعمال البرامج المتخصصة مثل برنامج Eviews يتم إعطاء عدد التأخر الأمثل (lags optimal) لهذين المعاملين.

و اختبار فيليبس بيرون: Philips Perron:

طوّر فيليبس اختباراً للتخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي، يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، وقد اقترح كل من Phillips و Perron (1988) طريقة غير معيارية (non paramétrique) لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس ADF الذي يستعمل الطريقة المعيارية. يقوم اختبار PP على اختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي في ثلاث نماذج.

الفرضيتان هما:

• الفرضية العدمية: $H_0 : \phi = 0$

• الفرضية البديلة: $H_0 : \phi < 0$

وتتمثل صيغ النماذج في:

▪ النموذج الأول: $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$

▪ النموذج الثاني: $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$

▪ النموذج الثالث: $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + c + B_t + \varepsilon_t$

- النموذج الأول بدون اتجاه زمني ولا حد ثابت.

- النموذج الثاني بدون اتجاه زمني وبحد ثابت.

- النموذج الثالث باتجاه ثابت وبحد ثابت.

ويستخدم اختبار PP اختبار الفرضية العدمية ابتداء بالنموذج الثالث ذو اتجاه زمني وحد ثابت، ثم النموذج الثاني ذو حد ثابت وأخيرا النموذج الأول بدون اتجاه زمني ولا حد ثابت، ونقارن القيم المقدرة ϕ مع القيم الجدولية بنفس طريقة كما في اختبار ADF، ويتميز اختبار PP بإعطاء نتائج جيدة وقوية أحسن من نتائج ADF.

يجب أن تكون السلاسل الزمنية المستعملة مستقرة، خاصة في تحليل الوضعيات الاقتصادية الكلية، وسنبداً بالاختبار المعزز لديكي-فولار للجذور الوحيدة (ADF)، اختبار (PP)، وبعد حساب عدد التأخرات بناء على أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Schwarz و Akcaike أوضح نتائج اختبار استقرار هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوي 5 %، مما دفع بنا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى وقد كانت نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول التالي:

الجدول (3): اختبار الاستقرارية

PP		ADF		المتغيرات
الفروق الأولى First Difference	عند المستوى Level	الفروق الأولى First difference	عند المستوى Level	
-1.952473	-1.952473	-1.952910	-1.952473	CHOMG
-1.954414	-1.953858	-1.955020	-1.953858	M2
-1.952910	-1.952473	-1.952910	-1.952473	TR

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09.

بالنسبة لاختبار ADF يلاحظ من الجدول عند المستوى (Level) أن القيمة المطلقة $|t\hat{\phi}_r|$ التي تخضع لتوزيع Student لكل المتغيرات أصغر من القيمة المطلقة و الحرجة الجدولية عند مستوى 1 % و 5 % و 10

% ،ومنه عدم رفض الفرضية العدمية H_0 ،أي وجود جذور وحدية (Unit Root) ،وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية ،بعد ذلك ننتقل إلى اختبار التفاضلات الأولى للمتغيرات ،حيث نلاحظ من الجدول () أنه عند التفاضل الأول أصبحت القيمة المطلقة $|\hat{\Phi}_z|$ لكل المتغيرات أكبر من القيم المطلقة والحرحة الجدولية عند مستوى 1 % و 5 % و 10 % ،وبالتالي فإنّ السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى حسب اختبار ADF .ونفس الشيء بالنسبة لاختبار PP نلاحظ أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى .

II. اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن :

في سنة 1988 طوّر جوهانسن مقارنة متعدّدة للتكامل المتزامن تركز على نموذج الانحدار الذاتي (VAR). ويقوم جوهانسن بتقدير مصفوفة التكامل المتزامن و إيجاد رتبته التي تعبر عن رتبة التكامل المتزامن.

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية جوهانسن، (Johansen) و جوهانسن - جوسليوس، (Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية إنجل - غرانجر، (Engle - Granger) ذات الخطوتين .

وتعتبر منهجية "جوهانسن" و "جوهانسن - جوسليوس" اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ،ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test .

جدول(4): اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن

Date: 05/11/23 Time: 13:32
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: CHOMG M2 TR
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.482076	28.43403	29.79707	0.0712
At most 1	0.266995	11.32791	15.49471	0.1921
At most 2	0.117579	3.252242	3.841466	0.0713
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09.

نتائج اختبار الأثر الموضحة في الجدول أعلاه تؤدي بنا إلى قبول الفرضية العدمية أي لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أصغر من القيمة الجدولة لها عند مستوى معنوية 5 بالمئة. وهذا يعني أن معدل البطالة ليس متكامل تكامل مشترك مع المتغيرات المستقلة معدل إعادة الخضم و الكتلة النقدية مما يدل على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

III. تحديد درجة تأخير نموذج VAR:

الجدول (5): تحديد عدد التأخرات في النموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-42.78111	NA	0.010754	3.980966	4.129074	4.018214
1	11.65636	89.94016*	0.000209*	0.029882*	0.622314*	0.178877*
2	17.63105	8.312612	0.000286	0.292952	1.329708	0.553694
3	22.29065	5.267379	0.000473	0.670378	2.151457	1.042865
4	30.89338	7.480629	0.000638	0.704924	2.630327	1.189157
5	45.42475	8.845187	0.000668	0.223934	2.593662	0.819914
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09.

نتائج الجدول (4) تشير إلى ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة من خلال جميع المعايير المستخدمة ومنه نعتمد على فترة إبطاء واحدة في المرحلة القادمة.

IV. تقدير نموذج VAR:

نتائج تقدير نموذج VAR(1) هي كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{CHOMG} &= 0.759860839788 * \text{CHOMG}(-1) + 0.0264181914038 * \text{M2}(-1) + 0.23458865403 * \text{TR}(-1) + 0.190991504774 \\ \text{M2} &= 0.872851064971 * \text{CHOMG}(-1) + 0.288418971573 * \text{M2}(-1) - 0.252002541813 * \text{TR}(-1) - 0.339478645411 \\ \text{TR} &= -0.103949053136 * \text{CHOMG}(-1) + 0.0058702586991 * \text{M2}(-1) + 1.00838800137 * \text{TR}(-1) + 0.228680907181 \end{aligned}$$

الجدول (6): نتائج تقدير نموذج VAR(1)

	CHOMG	M2	TR
CHOMG(-1)	0.759861 (0.06667) [11.3979]	0.872851 (0.68303) [1.27792]	-0.103949 (0.10249) [-1.01422]
M2(-1)	0.026418 (0.01930) [1.36917]	0.288419 (0.19768) [1.45898]	0.005870 (0.02966) [0.19789]
TR(-1)	0.234589 (0.05590) [4.19684]	-0.252003 (0.57268) [-0.44004]	1.008388 (0.08593) [11.7345]
C	0.190992 (0.12235) [1.56102]	-0.339479 (1.25353) [-0.27082]	0.228681 (0.18810) [1.21575]
R-squared	0.964467	0.247258	0.927757
Adj. R-squared	0.959832	0.149075	0.918333
Sum sq. resids	0.195507	20.52192	0.462085
S.E. equation	0.092197	0.944594	0.141741

F-statistic	208.0950	2.518325	98.45598
Log likelihood	28.21660	-34.60771	16.60456
Akaike AIC	-1.793823	2.859830	-0.933671
Schwarz SC	-1.601847	3.051806	-0.741695
Mean dependent	2.817360	2.412283	1.675641
S.D. dependent	0.460022	1.023999	0.495992

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09.

- التفسير الاحصائي لنموذج VAR(1) :

الجدول نقوم بقراءته و تفسيره عموما على النحو التالي :

القيم الموجودة بين قوسين تمثل الانحرافات المعيارية لمعاملات النموذج و الموجودة بين عارضتين تمثل قيمة t studente المحسوبة.

● بالنسبة لمعادلة البطالة CHOMG :

$$CHOMG = 0.759860839788*CHOMG(-1) + 0.0264181914038*M2(-1) + 0.23458865403*TR(-1) + 0.190991504774$$

لتفسير المعادلة أعلاه إحصائيا نقوم بمقارنة قيمة « t ستودنت الجدولية » والتي تساوي 2.045 عند مستوى معنوية 5% مع قيم t المحسوبة، فنلاحظ أنّ قيمة البطالة السابقة بفترة إبطاء واحدة و إعادة الخصم TR المبطأة بدرجة واحدة تساهمان في تفسير المتغير CHOMG لأن قيمة t الجدولية أصغر من قيمة t المحسوبة والتي تساوي 4.19، 11.39 على الترتيب، وعلى عكس الكتلة النقدية المبطأة M2(-1)، حيث نلاحظ عدم مساهمتها في تفسير CHOMG، فقد بلغت قيمة t المحسوبة: 1.36. كما تشير النتائج إلى قوة العلاقة الإرتباطية بين البطالة (CHOMG) كمتغير تابع وكل من البطالة المبطأة بفترة واحدة CHOMG (-1) و الكتلة النقدية السابقة M2 (-1) وإعادة الخصم السابقة TR(-1) كمتغيرات مستقلة، ومن خلال نتائج التقدير نلاحظ أن 96.44% من التغيرات في البطالة راجعة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة السابقة الذكر.

● بالنسبة لمعادلة الكتلة النقدية:

$$M2 = 0.872851064971*CHOMG(-1) + 0.288418971573*M2(-1) - 0.252002541813*TR(-1) - 0.339478645411$$

نلاحظ أن قيمة البطالة السابقة بفترة إبطاء واحدة لا تساهم في تفسير المتغير M2 لأن قيمة t الجدولية أكبر من قيمة t المحسوبة والتي تساوي 1.27، كما نلاحظ أيضا عدم مساهمة الكتلة النقدية السابقة (-) M2 (1) في تفسير المتغير M2 حيث كانت قيمة t المحسوبة له مساوية لـ 1.45، كما لم تعمل إعادة الخصم TR(-1) السابقة في تفسير M2 لأن قيمة t ستودنت لها بلغت -0.44 وهي قيمة أصغر من نظيرتها الجدولية، وتشير النتائج كذلك إلى ضعف العلاقة الإرتباطية بين الكتلة النقدية (M2) كمتغير تابع وكل من البطالة المبطة بفترة واحدة (-) CHOMG(-1) والكتلة النقدية (-) M2 وإعادة الخصم السابقة (-) TR كمتغيرات مستقلة، فنتائج التقدير تدل على أن 24.27% من التغيرات في الكتلة النقدية راجعة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة السابقة الذكر.

● بالنسبة لمعادلة إعادة الخصم:

$$TR = - 0.103949053136 * CHOMG(-1) + 0.0058702586991 * M2(-1) + 1.00838800137 * TR(-1) + 0.228680907181$$

نلاحظ أن قيمة البطالة السابقة بفترة إبطاء واحدة لا يساهم في تفسير المتغير TR لأن قيمة t الجدولية أكبر من قيمة t المحسوبة والتي تساوي -1.01، كما نلاحظ عدم مساهمة الكتلة النقدية السابقة (-) M2 في تفسير المتغير TR حيث كانت قيمة t المحسوبة له مساوية لـ 0,19، بينما ساهمت إعادة الخصم السابقة TR(-1) في تفسير TR لأن قيمة t ستودنت لها بلغت 11.73 وهي قيمة أكبر من نظيرتها الجدولية. وتشير النتائج كذلك إلى قوة العلاقة الإرتباطية بين إعادة الخصم (TR) كمتغير تابع وكل من البطالة المبطة بفترة واحدة (-) CHOMG(-1) والكتلة النقدية السابقة (-) M2 وإعادة الخصم السابقة (-) TR كمتغيرات مستقلة فنتائج التقدير تدل على أن 92.77% من التغيرات في الإيرادات العامة راجعة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة السابقة الذكر.

نلاحظ من نتائج تقدير VAR(1) سابق الذكر أنه لا يحتوي على قيمة الاحتمال المرافقة لكل معامل من معاملات النموذج، و بالتالي يمكن تحويل هذا النموذج من الشكل السابق إلى شكل معاملات مقابلة باحتمالات كما هو موضح في الشكل التالي :

الجدول (7): استخراج الاحتمالات المقابلة لكل معاملات النموذج

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 05/18/23 Time: 14:46				
Sample: 1992 2021				
Included observations: 29				
Total system (unbalanced) observations 85				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.759113	0.062993	12.05082	0.0000
C(2)	0.026476	0.018424	1.436981	0.1550
C(3)	0.234487	0.053478	4.384736	0.0000
C(4)	0.193522	0.113226	1.709170	0.0917
C(5)	0.872851	0.683026	1.277918	0.2053
C(6)	0.288419	0.197685	1.458984	0.1489
C(7)	-0.252003	0.572680	-0.440041	0.6612
C(8)	-0.339479	1.253530	-0.270818	0.7873
C(9)	-0.102866	0.096848	-1.062131	0.2917
C(10)	0.005615	0.028327	0.198233	0.8434
C(11)	1.007826	0.082220	12.25771	0.0000
C(12)	0.227148	0.174079	1.304855	0.1960
Determinant residual covariance		8.07E-05		
Equation: CHOMG = C(1)*CHOMG(-1) + C(2)*M2(-1) + C(3)*TR(-1) + C(4)				
Observations: 29				
R-squared	0.966407	Mean dependent var	2.789076	
Adjusted R-squared	0.962376	S.D. dependent var	0.455978	
S.E. of regression	0.088445	Sum squared resid	0.195564	
Durbin-Watson stat	1.922965			
Equation: M2 = C(5)*CHOMG(-1) + C(6)*M2(-1) + C(7)*TR(-1) + C(8)				
Observations: 27				
R-squared	0.247258	Mean dependent var	2.412283	
Adjusted R-squared	0.149075	S.D. dependent var	1.023999	
S.E. of regression	0.944594	Sum squared resid	20.52192	
Durbin-Watson stat	1.903744			
Equation: TR = C(9)*CHOMG(-1) + C(10)*M2(-1) + C(11)*TR(-1) + C(12)				
Observations: 29				
R-squared	0.930270	Mean dependent var	1.651236	
Adjusted R-squared	0.921903	S.D. dependent var	0.486585	

S.E. of regression	0.135980	Sum squared resid	0.462267
Durbin-Watson stat	1.996667		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نتائج التقدير لنموذج $var(1)$ أكثر دقة و تفسير نظرا لاحتوائها على الاحتمالات المرافقة لكل قيمة من معاملات النموذج، و نحن نعلم أن القاعدة الإحصائية التي تنص على أن كل احتمال تقل قيمته على مستوى المعنوية (0.05) هذا يؤدي بنا إلى قبول الفرضية البديلة التي تدل على أن المعامل المرافق لهذا الاحتمال له معنوية إحصائية وبالتالي المتغير المستقل المقترن بهذا المعامل يساهم في تفسير المتغير التابع، و هذا ما يعزز تفسيرنا للنموذج $VAR(1)$ في شكله السابق أثناء مقارنتنا لقيمة t ستودنت الجدولية والمحسوبة.

فلو أخذنا مثلا المعامل الأول $C(1)$ نلاحظ أن قيمة احتمالها هي 0.00 وهي أصغر من 0.05 و هذا ما يدل على أن المتغير المستقل المقترن به (قيمة البطالة المبطة بفترة واحدة) تساهم في تفسير المتغير التابع (البطالة) و نفس التفسير ينطبق على باقي معاملات النموذج، و يمكن تلخيصها فيما يلي :

- المعاملات $C(1)$ و $C(3)$ و $C(11)$ تختلف معنويا على الصفر أي المتغيرات المستقلة المقترنة بها تساهم في تفسير المتغير التابع .

- أما بقية المعاملات الأخرى فتساوي معنويا الصفر وبالتالي فالمتغيرات المستقلة المقترنة بها لا تساهم في تفسير المتغير التابع.

V. إختبار جودة النموذج :

لمعرفة مدى جودة نموذج $VAR(1)$ سنجري عليه نوعين من التشخيصات: تشخيص للمعاملات و تشخيص آخر للبواقي:

1. تشخيص المعاملات: مهمة هذا التشخيص كشف معنوية المعاملات من خلال إجراء اختبار يسمى

اختبار wald و الذي يعد وسيلة مهمة لمعرفة أهمية المتغيرات المفسرة في النموذج، بحيث يمكن حذف هذه المتغيرات دون التأثير على جودة النموذج.

فإذا كانت المتغيرات معنوية ($p_value < 0.05$) في اختبار wald فإنها تضيف شيئا إلى النموذج ولا يمكن حذفها، أما إذا كانت غير معنوية فإنه يمكن حذفها دون أن تؤثر على النموذج.

النتائج المتحصل عليها من تطبيق اختبار wald في برنامج eviews09 تظهر في الجدول التالي :

الجدول (8): نتائج اختبار wald

Wald Test			
System: (%system)			
Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	190.1019	9	0.0000
Null Hypothesis: C(2)=C(4)=C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(12)=0			
Null Hypothesis Summary			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(2)	0.026476	0.018424	
C(4)	0.193522	0.113226	
C(5)	0.872851	0.683026	
C(6)	0.288419	0.197685	
C(7)	-0.252003	0.572680	
C(8)	-0.339479	1.253530	
C(9)	-0.102866	0.095848	
C(10)	0.005615	0.028327	
C(12)	0.227148	0.174079	
Restrictions are linear in coefficients			

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09.

من خلال طرح الفرضية العدمية في اختبار wald و التي فرضنا فيها أن كل المعاملات التي كانت احتمالاتها أقل من 0.05 تساوي معنويا الصفر

$$(H_0 : C(2)=C(4)=C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(12)=0)$$

أنت نتائج الاختبار أن الاحتمال هو 0.00 و هو اصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 و التي هي عكس الفرضية العدمية (جميع المعاملات سالفة الذكر تختلف معنويا عن الصفر) وبالتالي لا يمكن حذفها لأنها سوف تؤثر في جودة النموذج.

2. تشخيص البواقي :

هناك العديد من الاختبارات التي تدرس جودة نموذج VAR(1) من ناحية فرضية استقرار سلسلة البواقي ، و سوف نتناول :

أ. اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء (Serial Correlation LM Test):

هذا الاختبار يقوم على فرضيتين :

- الفرضية العدمية H_0 : عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء
- الفرضية البديلة H_1 : وجود ارتباط ذاتي للاخطاء

نتائج الاختبار جاءت على النحو التالي:

الجدول (9): اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM Tests		
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h		
Date: 05/18/23 Time: 14:23		
Sample: 1991 2021		
Included observations: 27		
Lags	LM-Stat	Prob
1	7.162938	0.6202
2	3.509844	0.9406
3	6.273908	0.7122
4	4.856576	0.8466
5	10.88921	0.2834
Probs from chi-square with 9 df.		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09.

من خلال النتائج الظاهرة أعلاه نلاحظ أننا اعتمدنا في نموذجنا على فترة إبطاء واحدة، و الاحتمال المرافق لهذه الفترة هو 0.62 و هو أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء في نموذج VAR(1).

ب. اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test):

ينص هذا الاختبار على فرضيتين مهمتين:

- الفرضية العدمية H_0 : سلاسل البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.
- الفرضية البديلة H_1 : سلاسل البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي.
- نتائج الاختبار جاءت على النحو التالي:

الجدول (10): اختبار التوزيع الطبيعي

VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal				
Date: 05/18/23 Time: 14:27				
Sample: 1991 2021				
Included observations: 27				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	-0.448993	0.907174	1	0.3409
2	-1.934942	16.84800	1	0.0000
3	-0.015288	0.001052	1	0.9741
Joint		17.75623	3	0.0005
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.052237	1.010536	1	0.3148
2	8.209961	30.53666	1	0.0000
3	4.154873	1.500449	1	0.2206
Joint		33.04764	3	0.0000

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.917710	2	0.3833
2	47.38466	2	0.0000
3	1.501501	2	0.4720
Joint	50.80387	6	0.0000

نعلم أن الشكل المثالي للتوزيع الطبيعي هو جرسي الشكل لذلك لا بد من معرفة درجة التطاول و التفلطح و كذا التناظر و الالتواء من خلال مؤشرين المذكورين في الجدول الأول و الثاني أعلاه :

الجدول الأول: يشير إلى معيار Skewness والذي يكشف درجة التناظر والالتواء حيث: $Sk=0$ يعني أن التوزيع متناظر، $Sk < 0$ يعني أن التوزيع ملتوي يمينا و $Sk > 0$ التوزيع ملتوي يسارا، و بالعودة إلى نتائج الجدول الأول أعلاه نجد :

في سلسلة البواقي الأولى معامل $SK = -0.44$ يعني أن التوزيع ملتوي يسارا، أما سلسلة البواقي الثانية $Sk = -1.93$ كذلك التوزيع ملتوي يسارا بينما في سلسلة البواقي الثالثة $Sk = -0.01$ يقترب من 0 يمكن القول أن توزيعها متناظر نوعا ما.

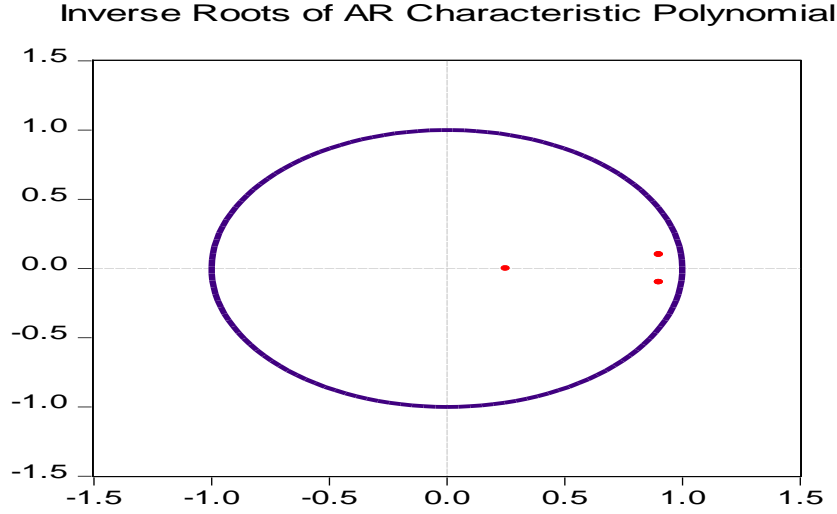
الجدول الثاني يشير إلى معيار Kurtosis الذي يحدد درجة التطاول والتفلطح من خلال مقارنة قيمة هذا المعيار مع العدد 3 حيث: إذا كانت قيمة $Ku = 3$ شكل التوزيع معتدل، أما إذا كان $Ku > 3$ شكل التوزيع متطاول و إذا كان $Ku < 3$ فالتوزيع متفلطح.

في سلسلة البواقي الأولى معامل $Ku = 2.05$ فالتوزيع متفلطح، أما سلسلة البواقي الثانية $Ku = 8.20$ فالتوزيع متطاول، و سلسلة البواقي الثالثة $Ku = 4.15$ فالتوزيع متطاول كذلك

الجدول الثالث هو الذي يختبر صحة الفرضيتين المذكورتين من خلال إحصائية Jarque-Bera و الاحتمال المقابل لكل إحصائية: فلو أخذنا سلسلة البواقي الأولى لوجدنا احتمالها 0.38 و هو أكبر من 0.05 فنقبل الفرضية العدمية التي تشير إلى أن هذه السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي، أما سلسلة البواقي الثانية فاحتمالها هو 0.00 أصغر من 0.05 فنقبل الفرضية البديلة فسلسلة البواقي الثانية لا تخضع للتوزيع الطبيعي يخص سلسلة البواقي الثالثة احتمالها 0.47 أكبر من 0.05 فنقبل الفرضية العدمية إذن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي.

ج. اختبار استقرار النموذج: ينص هذا التمثيل البياني على معرفة مدى استقرارية سلاسل البواقي.

الشكل (1): اختبار استقرار النموذج

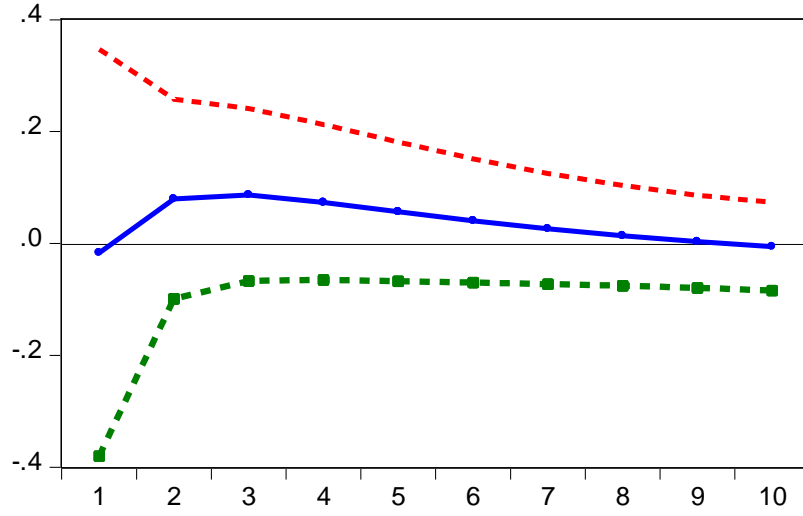


من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن النقاط الثلاثة الخاصة بسلاسل البواقي الثلاثة تندرج داخل حيز الدائرة و هذا دليل على استقرار البواقي و استقرار النموذج ككل.

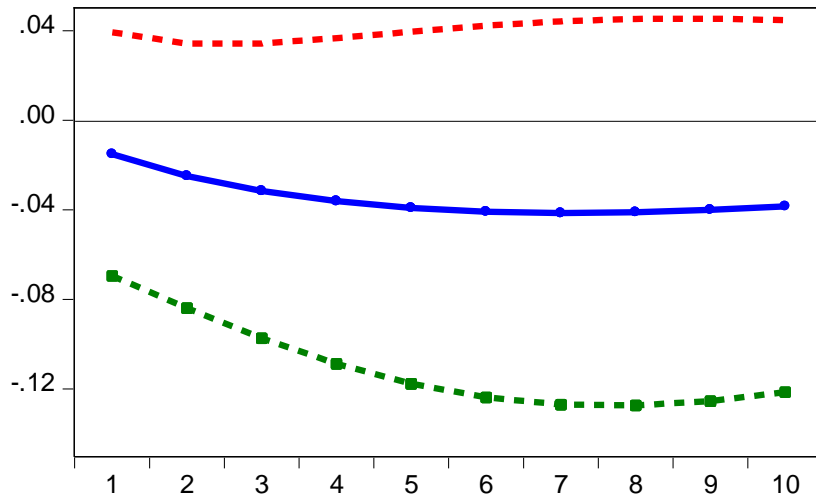
.VI الاستجابات الدفعية للبطالة للصدمات الهيكلية للمتغيرات المحددة:

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.

Response of M2 to CHOMG



Response of TR to CHOMG



الشكل (2): تحليل الصدمات و دوال الاستجابة

تعمل دوال الاستجابة الدفعية على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات (Shocks) التي تتعرض لها مختلف المتغيرات المتضمنة في نموذج VAR مع الزمن، وتنعكس كيفية استجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات، ويظهر مجموع دوال الاستجابات لردة الفعل من خلال عدد مرات الصدمات وعدد المتغيرات.

- آثار صدمة في الكتلة النقدية:

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الكتلة النقدية مقدرة بـ 1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي سلبي على البطالة في المدى القصير 1.66%، غير أن هذا المضاعف صغير جدا و يقدر بحوالي: 8.68% كحد أقصى في السنة الثالثة التي تلي الصدمة. أما في المدى المتوسط و الطويل فسيولد أثر ضعيف جدا حيث يقدر كأدنى حد في السنة العاشرة التي تلي الصدمة بـ 0.55% بأثر سلبي.

ويمكن تفسير النتائج المحصل عليها بأن السياسة النقدية بالجزائر تمكنت من تحقيق أهدافها من خلال البرامج التنموية المجسدة، إلا أن الواقع أثبت أن النتائج الإيجابية المحققة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية ناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات لا بسبب تحسن الأداء الاقتصادي، تكون السياسة النقدية أكثر فعالية في محاربة البطالة عندما تم تطبيق سياسة نقدية توسعية تزيد من عرض النقود مما يؤثر على سعر الفائدة وبالتالي تشجع الاستثمار ومنه القضاء على البطالة بزيادة التشغيل.

كما يمكن اعتبار اختلالات في التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر بعد سنة 2014 كصدمة أثرت على مستويات التشغيل وهذا نتيجة عدم استقرار أسعار المحروقات من جهة وعدم التحكم في إدارة السياسة النقدية نتيجة الإصدار المفرط وغير مبرر للنقود في الجزائر.

- آثار صدمة في معدل إعادة الخصم:

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في معدل إعادة الخصم مقدرة بـ 1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي سلبي على حجم البطالة على طول فترة الاستجابة، مثلا في السنة الأولى 1.5% يكون الأثر بنسبة أما في السنة العاشرة فيواصل الأثر السلبي بنسبة 3.83%.

.VII تجزئة التباين:

بينت عملية تجزئة وتفكيك تباين التقديرات حسب طريقة تشولسكي (Cholesky method) النتائج المبينة في الجدول التالي :

الجدول (11): تجزئة التباين

Variance Decomposition of CHOMG :				
Period	S.E.	CHOMG	M2	TR
1	0.092197	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.120553	88.53302	3.952177	7.514801
3	0.143739	72.72539	5.987410	21.28720
4	0.166867	57.24147	6.227234	36.53130
5	0.190954	44.45177	5.633905	49.91433
6	0.215597	34.92052	4.820477	60.25901
7	0.240004	28.22012	4.057108	67.72277
8	0.263424	23.65790	3.427582	72.91452
9	0.285288	20.61107	2.937695	76.45124
10	0.305222	18.60944	2.567727	78.82283
Variance Decomposition of M2:				
Period	S.E.	CHOMG	M2	TR
1	0.944594	0.031093	99.96891	0.000000
2	0.987224	0.676514	99.19417	0.129311
3	0.996165	1.424908	98.41831	0.156785
4	1.000231	1.954137	97.88026	0.165605
5	1.003053	2.262483	97.44914	0.288375
6	1.005791	2.412702	96.98904	0.598263
7	1.008950	2.464930	96.42550	1.109570
8	1.012703	2.465145	95.73796	1.796898
9	1.017021	2.445271	94.94131	2.613420
10	1.021763	2.425527	94.06942	3.505057
Variance Decomposition of TR:				
Period	S.E.	CHOMG	M2	TR
1	0.141741	1.133339	0.087679	98.77898
2	0.202217	2.072761	0.047286	97.87995
3	0.247738	2.998651	0.031817	96.96953
4	0.284293	3.888919	0.027535	96.08355
5	0.314238	4.731661	0.036273	95.23207
6	0.338864	5.519218	0.056317	94.42447

7	0.359037	6.246840	0.084778	93.66838
8	0.375429	6.911888	0.118871	92.96924
9	0.388601	7.513242	0.156251	92.33051
10	0.399043	8.050929	0.195017	91.75405
Cholesky Ordering: CHOMG M2 TR				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09.

- الجدول الأول يبين تجزئة التباين الخاص بمتغير البطالة CHOMG، الفترة الأولى (period1) تمثل السنة الأولى أما بقية الفترات فتمثل تنبؤات، فلو فسرنا نتائج السنة الأولى يمكن القول أن متغير CHOMG فسر تباين نفسه بمقدار 100 % عكس الكتلة النقدية M2 وسعر إعادة الخصم TR فلم يفسر بتاتا تباين CHOMG، أما في الفترات الموالية بدأ تأثير M2 و TR يظهر جليا فمثلا في الفترة الرابعة متغير M2 فسر تباين CHOMG بنسبة 6.22% و متغير TR فسر تباين CHOMG بنسبة 36.53% وواصل هذا الأخير الزيادة من حيث نسبة التفسير إلى أن وصل في الفترة العاشرة إلى نسبة 78.82% .

- الجدول الثاني يعبر عن تجزئة التباين الخاص بالكتلة النقدية M2 حيث نلاحظ أنه في كل الفترات كان تفسير هذا المتغير على نفسه قويا جدا حيث بلغ نسبة 98.41% في الفترة الثالثة، أما المتغيرات الأخرى (CHOMG ;TR) فتفسرها لتباين M2 كان محتشما في أغلب الفترات.

- الجدول الثالث يكشف تجزئة تباين المتغير TR و نلاحظ كذلك قوة تفسيره لنفسه مع مساهمة متغير CHOMG و M2 في تفسير تباينه جزئيا، فمثلا في الفترة الثامنة ساهم CHOMG في تفسير تباين TR بنسبة 6.91% بينما ساهم M2 بنسبة 0.11% في نفس الفترة.

VIII. اختبار السببية: نظريا إظهار العلاقات السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية يساعد على شرح و تفسير الظواهر الاقتصادية بصورة حسنة وفعالة، وهذا ما يساعد على تفعيل السياسات الاقتصادية، ويستخدم اختبار Granger للسببية في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة Feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين.

وعليه سنحاول أن نظهر العلاقات السببية ما بين متغيرات الدراسة من أجل تفسير أثر متغيرات السياسة النقدية على البطالة، وذلك من أجل تدعيم التحليل أكثر.

كما رأينا سالفا فسوف نعلم على سببية Granger وفق النتائج التالية :

الجدول (12): نتائج اختبار السببية لGranger

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/11/23 Time: 13:30			
Sample: 1991 2021			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
M2 does not Granger Cause CHOMG	26	0.86133	0.4370
CHOMG does not Granger Cause M2		2.38415	0.1167
TR does not Granger Cause CHOMG	29	5.30600	0.0124
CHOMG does not Granger Cause TR		0.60725	0.5530
TR does not Granger Cause M2	26	2.75585	0.0865
M2 does not Granger Cause TR		0.26208	0.7719

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ وجود ستة فرضيات عدمية و كل فرضية يقابلها احتمال معين، و كما جرت العادة نقوم بمقارنة هذا الاحتمال مع مستوى المعنوية 0.05، فإذا كان احتمال أي فرضية أصغر من 0.05 نقبل الفرضية البديلة، و العكس صحيح .

فلو لاحظنا جيدا نكتشف أنه يوجد احتمال واحد من بين ستة احتمالات أصغر من 0.05، ألا و هو احتمال الفرضية عدمية الثالثة التي تنص على أن سعر إعادة الخصم لا يؤثر في البطالة، بما أن الاحتمال المقابل لهذه الفرضية يساوي 0.0124 و هو أصغر من 0.05 فنقوم برفض الفرضية عدمية سابقة الذكر، وبالتالي فإن سعر إعادة الخصم يؤثر و يسبب البطالة.

أما بقية الفرضيات العدمية الأخرى مقبولة نظرا لأن كل احتمالاتها أكبر من 0.05.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى إدارة السياسة النقدية في الجزائر و إلى قانون النقد و القرض 90\10 بحيث كان ظهور هذا القانون ضرورة اقتصادية تبعا لتغيرات التي حدثت في الاقتصاد الوطني و العالمي. و أخيرا إلى أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

كما تطرقنا إلى واقع البطالة و التشغيل في الجزائر حيث أن البطالة شهدت تطور عبر الفترات وكان هذا ناتج عن بعض الأسباب و الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل حيث أن الدولة بذلت جهودا للحد من تفاقم مشكلة البطالة وضعت عدة برامج في هذا المجال غير أنها تبقى غير كافية أمام تصاعد المحتوى للبطالة و ذات فعالية محدودة من حيث المكان و الزمان بالرغم من قدرتها على تعبئة وسائل البشرية و المالية لتحقيق الهدف الرئيسي وهو توفير مناصب شغل و تخفيف من البطالة ومن حدة انتشارها بين أفراد المجتمع.

أما بالنسبة للدراسة القياسية فقد تم من خلالها البحث عن العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال الفترة من 1991-2019 و تحديد اتجاهها بتطبيق نماذج التكامل المتزامن و كذا نماذج الانحدار الذاتي VAR، و قد توصلنا للنتائج التالية:

- بالنسبة إلى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية فاعتمدنا على اختبارين هما ADF و PP و كلاهما اتفقا على أن سلاسل متغيرات الدراسة (CHOMG-M2-TR) مستقرين عند الدرجة الأولى.
- قمنا كلك باختبار جوهانسون للتكامل المتزامن و من خلال اختبار الأثر و استخراج إحصائياته المحسوبة و مقارنتها بالجدولية توصلنا إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- حددنا درجة تأخر أو إبطاء نموذج VAR و قررنا ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة .
- قمنا بتقدير نموذج VAR من خلال استخراج ثلاثة معادلات لثلاثة متغيرات تابعة و فسرناها كل واحدة على حدى.
- استخراج الاحتمالات المقابلة لكل معاملات النموذج و توصلنا إلى وجود عدد كبير من المعاملات ليست لديها دلالة إحصائية في نموذج VAR.

- اختبرنا جودة نموذج VAR من خلال تشخيص للمعاملات (اختبار wald) و تشخيص للبقايا من خلال 3 اختبارات: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء حيث سلاسل البقايا لنموذج VAR لا ترتبط ذاتيا، ثم اختيار التوزيع الطبيعي و أخيرا اختبار استقرار النموذج ككل .
- استخراج الاستجابات الدفعية للصدمات الهيكلية للمتغيرات المستقلة و استنتجنا أن البطالة لم تكن لديها درجة الاستجابة الكافية لصدمات الكتلة النقدية وسعر إعادة الخصم في المدى المتوسط والطويل.
- تجزئة التباين و لاحظنا أن الكتلة النقدية وسعر إعادة الخصم يفسران تباين البطالة بنسب قليلة.
- و أخيرا اختبار السببية لغرانجر و قمنا من خلاله برفض فرضية عدمية واحدة من بين ستة فرضيات حيث أن سعر إعادة الخصم يؤثر في البطالة.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر السياسة النقدية على البطالة في الجزائر لفترة 1991-2021، وكان الهدف من هذه الدراسة محاولة تسليط الضوء على آليات السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر، و لأجل ذلك تم إجراء دراسة تحليلية لتطور السياسة النقدية ومعدلات البطالة في الجزائر ومختلف الإجراءات و الآليات في الحد من البطالة. وقد تم استعراض وتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع وذلك في عدة نقاط أساسية، في البداية تم تناول مفهوم السياسة النقدية بالإضافة إلى تفسيرها في الفكر الاقتصادي حيث أقرت المدرسة الكلاسيكية بوجود سياسة نقدية محايدة لا تؤثر على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو الأجور و معدلات الفائدة ويقتصر دورها في خلق النقود أما المدرسة الكينزية فأقرت بأن السياسة النقدية ليست محايدة و التحليل الكينزي يقوم على أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة فزيادة النقود سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج و التشغيل. وأخيرا المدرسة النقدية التي أعطت اهتمامها بشكل كبير للنقود في التأثير على الإنتاج في الأمد القصير و ينحصر تأثيرها على الأمد الطويل بمعدل نمو ثابت و تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي كما تم الإحاطة بمختلف أهداف السياسة النقدية. بعد ذلك تم التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالبطالة و أهم النظريات التي فسرتها. وأخيرا تم التطرق لتقييم السياسة النقدية في الحد من البطالة وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

نتائج الجانب النظري:

- حظيت السياسة النقدية باهتمام الكثير من رواد الفكر الاقتصادي نظرا للدور الذي تلعبه على مستوى السياسة الاقتصادية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.

- اختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين للسياسة النقدية في دورها في الاقتصاد إلا أنهم يجمعون على رأي واحد ألا وهو لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة تعمل على تحقيق أهداف معينة في ظل ظروف اقتصادية معينة.

- بالرغم من اختلاف وجهات النظر حول تفسيرهم للبطالة من خلال العوامل المؤثرة في سوق الشغل إلا أنهم يشتركون في نقطة واحدة هو عدم القدرة على تفسير آلية سوق الشغل في كل الظروف و الأحوال بصفة دائمة و مستمرة.

- تكون السياسة النقدية أكثر فعالية في محاربة البطالة عندما تم تطبيق سياسة نقدية توسعية تزيد من عرض النقود مما يؤثر على سعر الفائدة و بالتالي تشجع الاستثمار ومنه القضاء على البطالة بزيادة التشغيل.

- السياسة النقدية فعالة في الحد من معدلات البطالة والتحكم في معدلات التضخم وذلك حسب الاستهدافات المطلوبة للحكومة حسب النظرية الكلاسيكية.

- للوصول إلى الهدف النهائي لا بد للسياسة النقدية أن تستخدم إستراتيجية مناسبة مروراً بالأهداف الأولية ثم الوسيطة ثم النهائية وذلك يؤدي الحد من معدلات البطالة.

- لا يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية دفعة واحدة بل تحديد هدف واحد أو هدفين على الأكثر لأنه غالباً ما تكون الأهداف متعارضة مما ينعكس على باقي الأهداف الأخرى و تحقيق آثار غير مرغوبة للسياسة النقدية.

الجانب التطبيقي:

بفضل الإصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة ثم إعادة الاعتبار لها من خلال تطبيق أدواتها للحد من البطالة ودعم النمو الاقتصادي و التوازن النقدي.

- استطاعت سياسة أجهزة التشغيل في الجزائر بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة وذلك باستحداث مناصب الشغل و خاصة لفئة الشباب.

-تعتمد السياسة النقدية في الجزائر على أدواتها الغير مباشرة للتأثير على سعر الفائدة ومن ثم على الاستثمار و هذا الأخير يؤثر على البطالة.

-لم تكن السياسة النقدية فعالة خلال فترة الدراسة في تحقيق هدف التشغيل نظراً لتوجهاتها الانكماشية بالإضافة إلى طول المرحلة الانتقالية و المتمثلة في خصوصية المؤسسات العمومية وعدم تشجيع الاستثمار بالشكل الذي يساعد على تحقيق النمو وزيادة التشغيل.

- بفضل البرامج التنموية التي استخدمتها الجزائر استطاعت رفع معدلات النمو ومنه تخفيض معدلات البطالة.

-تعتمد السياسة النقدية في الجزائر على أدواتها المباشرة الغير مباشرة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الخاصة بالبطالة وذلك راجع إلى عدم فعالية الأدوات المباشرة نتيجة العديد من الأزمات في النظام المصرفي خاصة أزمة بنك الخليفة.

-تم تحقيق معدلات بطالة منخفضة في الجزائر لكن نتيجة تطبيق سياسة مالية توسعية بالمحادثات مع السياسة النقدية من جهة و من جهة أخرى إتباع تدابير ذات طابع سياسي خاصة برنامج الرئيس السابق في حملته الانتخابية، و هذا الاستقرار غير دائم نتيجة عدم استقرار الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2014.

- هناك إختلالات في التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر بعد سنة 2014 مما أثر على مستويات التشغيل وهذا نتيجة عدم استقرار أسعار المحروقات من جهة وعدم التحكم في إدارة السياسة النقدية نتيجة الإصدار المفرط و الغير المبرر للنقود في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

- ابرير مُجَّد. (2008). السياسة النقدية و مدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية، مذكرة الماجستير، علوم اقتصادية، تخصص نقود و بنوك مالية. الجزائر.
- أحمد أبو الفتوح على، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية الناقية. (2001). نظرية النقود و الأسواق المالية. مصر.
- بلعزوز بن علي. (2004). محاضرات في النظريات و السياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- بلوناس عبد الله. (2005). الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة. الجزائر.
- بن طالي فريد. (2012-2013). فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر.
- بن مصطفى ريم. (2021-2022). أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية -دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2018-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان الجزائر.
- بن نافلة نصيرة. (2017-2018). تقييم السياسة النقدية في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة بين 1980 - 2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. تلمسان الجزائر.
- بن يعقوب طاهر، و مهري أمال. (2013). تقييم آثار برامج الاستثمارات العامو و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2011-2014. سطيف الجزائر.
- بوزار صفية، و سمير كسيرة. آثار ظاهرة البطالة على النمو الإقتصادي، مجلة المناجر، العدد الاول. الجزائر.

- حسين بن هاني. (2002). اقتصاديات النقود و البنوك (المبادئ و الأساسيات)، دار مكتبة الكندي. عمان.
- حولية يحيى. (2015-2014). تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد نقدي و مالي. تلمسان الجزائر.
- دخينات راني. (2014-2013). دور السياسة النقدية في علاج اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة لنيل شهادة ماستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر . بسكرة.
- زواد نجاة، و نسيمة زواد. (2022). دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2019)، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 1. تلمسان الجزائر.
- زينب عوض الله، و أسامة محمد الفولي. (2003). أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت.
- سليم عقون. (2010-2009). قياس اثر المتغيرات على معدل البطالة (دراسة تحليلية) دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، علوم التسيير . سطيف الجزائر.
- سمير حسون. (2004). الاقتصاد السياسي في النقود و البنوك ، المؤسسات الجامعية للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية . لبنان.
- سميرة عيد الصمد. (2011). الاستثمار في رأس المال البشري و دوره في تخفيض البطالة، مدخل ملائمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، مداخلة في ملتقى الدولي بعنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة. مسيلة الجزائر.
- شباح رشيد. (2012 2011). ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص تسيير مالية عامة ن كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير . تلمسان الجزائر.
- صالح مفتاح. (2005). النقود و السياسة النقدية (المفهوم ، الاهداف ، الادوات)، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى . مصر.

- ضياء مجيد. (2005). اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسات شباب الجامعة . مصر.
- ضياء مجيد الموسوي. (1993). الاقتصاد النقدي. الجزائر.
- عادل احمد حشيش. (2001). أساسيات الاقتصاد النقدي و البنكي، الدار الجامعية الجديدة. الاسكندرية، مصر.
- عبد المجيد قدي. (2006). مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2007). اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية. الاسكندرية مصر.
- عبد المنعم السيد علي، و نزار سعد الدين عيسى. (2004). النقود و المصارف و الأسواق المالية دار حامد للنشر و التوزيع . الأردن.
- عبد النعيم محمد مبارك، و يونس محمود. (1996). اقتصاديات النقود و الصيرفة و التجارة الدولية، الدار الجامعية . مصر.
- عقيل جاسم عبد الله. (1994). النقود و المصارف، الجامعة المفتوحة. الأردن.
- علوي عمار. دور هيئات حعم المؤسسة الغير و المتوسطة في معالجة البطالة، دراسة تقييمية للنتقى. سطيف.
- عمرصخري. (2000). التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية . بن عكنون الجزائر.
- عيدوني حليلة. (2013-2014). ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. تلمسان الجزائر.
- غالم عبد الله، و حمزة فيشوش. (2011). إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة. مسيلة الجزائر.

- فلاح حسن الحسيني، و مؤيد عبد الرحمان الدوري. (2003). إدارة البنوك، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر . الأردن.
- لكصاصي مُجّد. (2004). الوضعية المالية و سير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي. أبو ظبي.
- ماجد مدوخ، و وصاف عتيقة. (2008). أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحوليات. ورقلة، الجزائر.
- ماضي بلقاسم، و أمال خدامية. (2011). أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و تقييم سياسة معالجتها، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة. مسيلة.
- مُجّد إدريس. (2021). السياسة النقدية. صندوق النقد العربي العدد 17.
- مُجّد صلاح، يونس قرواط، و حنان زلاقي. (2018). دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، إشارة لبغض التجارب المختارة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. تيسمسيلت الجزائر.
- مُجّد علي الليثي. (1997). مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية . مصر.
- مدني بن شهرة. (2009). الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل ، دار الحامد للنشر و التوزيع. الأردن.
- مصطفى رشدي شيحة. (1981). الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية للطباعة و النشر. بيروت.
- مولود حشمان. (2010). السلاسل الزمنية و تقنيات التنبؤ قصير المدى. الجزائر.
- ناجي بن حسين، مُجّد الهادي المباركي، و عبد الحليم عيساوي. الاقتصاد و المجتمع (البطالة في الجزائر) ، مجلة. الجزائر.

- ناظم مُجَّد نوري الشمري. (1995). النقود و المصارف، مدرسة الكتب للطباعة و النشر , جامعة موصل. العراق.
- هاشمي بريقل، و أحمد خليلي. واقع البطالة و آثارها على الفرد و المجتمع، ملتقى دولي حول استراتيجيات في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، المسيلة اليوم غير مذكور.
- وليد ناجي الحياي. دراسة بحثية حول البطالة , مقدمة الى الاكاديمية العربية المفتوحة . مقدمة في الدانمارك.

المراجع باللغة الأجنبية

- GOUX, J.-F. (2011). *macroéconomie monétaire et financière, théories, institutions, politique ;Edition economica.* France.
- gregory.N.M. (2006). *Macro économie. de boeck.* Paris.
- Mishkin, F. (2004). *banque et marchés financières, 7ème édition, Pearson édition, . france.*
- Snowdan, B. (1997). *La pensée économique moderne, ediscience international.* paris.

الملاحق

دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى Level، (ADF):

Null Hypothesis: CHOMG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.976048	0.2870
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOMG)
Method: Least Squares
Date: 03/16/23 Time: 12:39
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHOMG(-1)	-0.007223	0.007400	-0.976048	0.3371

R-squared	0.005316	Mean dependent var	-0.018723
Adjusted R-squared	0.005316	S.D. dependent var	0.115128
S.E. of regression	0.114821	Akaike info criterion	-1.458116
Sum squared resid	0.382333	Schwarz criterion	-1.411410
Log likelihood	22.87174	Hannan-Quinn criter.	-1.443174
Durbin-Watson stat	1.577650		

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.198025	0.2054
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M2)
Method: Least Squares
Date: 03/16/23 Time: 13:27
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

M2(-1)	-0.094562	0.078931	-1.198025	0.2417
R-squared	0.051883	Mean dependent var		-0.023257
Adjusted R-squared	0.051883	S.D. dependent var		1.110868
S.E. of regression	1.081666	Akaike info criterion		3.031216
Sum squared resid	30.42004	Schwarz criterion		3.079210
Log likelihood	-39.92141	Hannan-Quinn criter.		3.045487
Durbin-Watson stat	2.336588			

Null Hypothesis: TR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.733990	0.0785
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TR)
Method: Least Squares
Date: 03/25/23 Time: 00:20
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TR(-1)	-0.023723	0.013681	-1.733990	0.0935
R-squared	0.031309	Mean dependent var		-0.034321
Adjusted R-squared	0.031309	S.D. dependent var		0.132769
S.E. of regression	0.130674	Akaike info criterion		-1.199450
Sum squared resid	0.495199	Schwarz criterion		-1.152743
Log likelihood	18.99175	Hannan-Quinn criter.		-1.184508
Durbin-Watson stat	1.702163			

دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى الفرق الأول (ADF):

Null Hypothesis: D(CHOMG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.512894	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(CHOMG,2)
 Method: Least Squares
 Date: 03/16/23 Time: 12:40
 Sample (adjusted): 1993 2021
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHOMG(-1))	-0.806804	0.178777	-4.512894	0.0001
R-squared	0.419628	Mean dependent var		-0.007250
Adjusted R-squared	0.419628	S.D. dependent var		0.147142
S.E. of regression	0.112096	Akaike info criterion		-1.505043
Sum squared resid	0.351836	Schwarz criterion		-1.457895
Log likelihood	22.82312	Hannan-Quinn criter.		-1.490277
Durbin-Watson stat	2.097712			

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.378809	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(M2,2)
 Method: Least Squares
 Date: 03/16/23 Time: 12:36
 Sample (adjusted): 1995 2014
 Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2(-1))	-2.643696	0.491502	-5.378809	0.0000
D(M2(-1),2)	1.021614	0.351632	2.905350	0.0099
D(M2(-2),2)	0.443159	0.195740	2.264022	0.0369
R-squared	0.778294	Mean dependent var		-0.005020
Adjusted R-squared	0.752211	S.D. dependent var		0.405194
S.E. of regression	0.201699	Akaike info criterion		-0.226600
Sum squared resid	0.691602	Schwarz criterion		-0.077240
Log likelihood	5.266000	Hannan-Quinn criter.		-0.197443
Durbin-Watson stat	2.083887			

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
--	-------------	--------

Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.342939	0.0001		
Test critical values:	1% level	-2.647120		
	5% level	-1.952910		
	10% level	-1.610011		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(TR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/23 Time: 00:22				
Sample (adjusted): 1993 2021				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TR(-1))	-0.797336	0.183594	-4.342939	0.0002
R-squared	0.402292	Mean dependent var		-0.003137
Adjusted R-squared	0.402292	S.D. dependent var		0.175560
S.E. of regression	0.135728	Akaike info criterion		-1.122456
Sum squared resid	0.515817	Schwarz criterion		-1.075308
Log likelihood	17.27561	Hannan-Quinn criter.		-1.107690
Durbin-Watson stat	1.985446			

دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى Level (philips perron):

Null Hypothesis: CHOMG has a unit root				
Exogenous: None				
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-0.842991	0.3424		
Test critical values:	1% level	-2.644302		
	5% level	-1.952473		
	10% level	-1.610211		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.012744		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.019017		
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(CHOMG)				
Method: Least Squares				
Date: 03/16/23 Time: 12:49				
Sample (adjusted): 1992 2021				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

CHOMG(-1)	-0.007223	0.007400	-0.976048	0.3371
R-squared	0.005316	Mean dependent var		-0.018723
Adjusted R-squared	0.005316	S.D. dependent var		0.115128
S.E. of regression	0.114821	Akaike info criterion		-1.458116
Sum squared resid	0.382333	Schwarz criterion		-1.411410
Log likelihood	22.87174	Hannan-Quinn criter.		-1.443174
Durbin-Watson stat	1.577650			

Null Hypothesis: M2 has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.961561	0.2919
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.126668
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.577732

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(M2)

Method: Least Squares

Date: 05/12/23 Time: 21:05

Sample (adjusted): 1992 2018

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	-0.094562	0.078931	-1.198025	0.2417
R-squared	0.051883	Mean dependent var		-0.023257
Adjusted R-squared	0.051883	S.D. dependent var		1.110868
S.E. of regression	1.081666	Akaike info criterion		3.031216
Sum squared resid	30.42004	Schwarz criterion		3.079210
Log likelihood	-39.92141	Hannan-Quinn criter.		3.045487
Durbin-Watson stat	2.336588			

Null Hypothesis: TR has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.657955	0.0912
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.016507			
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.018589			

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(TR)
 Method: Least Squares
 Date: 03/25/23 Time: 00:22
 Sample (adjusted): 1992 2021
 Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TR(-1)	-0.023723	0.013681	-1.733990	0.0935

R-squared	0.031309	Mean dependent var	-0.034321
Adjusted R-squared	0.031309	S.D. dependent var	0.132769
S.E. of regression	0.130674	Akaike info criterion	-1.199450
Sum squared resid	0.495199	Schwarz criterion	-1.152743
Log likelihood	18.99175	Hannan-Quinn criter.	-1.184508
Durbin-Watson stat	1.702163		

دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى الفرق الأول (philips perron):

Null Hypothesis: D(CHOMG) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.519830	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012132	
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012413	

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(CHOMG,2)
 Method: Least Squares
 Date: 03/16/23 Time: 12:50
 Sample (adjusted): 1993 2021
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHOMG(-1))	-0.806804	0.178777	-4.512894	0.0001

R-squared	0.419628	Mean dependent var	-0.007250
-----------	----------	--------------------	-----------

Adjusted R-squared	0.419628	S.D. dependent var	0.147142
S.E. of regression	0.112096	Akaike info criterion	-1.505043
Sum squared resid	0.351836	Schwarz criterion	-1.457895
Log likelihood	22.82312	Hannan-Quinn criter.	-1.490277
Durbin-Watson stat	2.097712		

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 21 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-13.49990	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.059756
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.008501

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(M2,2)
 Method: Least Squares
 Date: 03/16/23 Time: 12:46
 Sample (adjusted): 1993 2014
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2(-1))	-1.405965	0.202144	-6.955277	0.0000

R-squared	0.697270	Mean dependent var	0.004534
Adjusted R-squared	0.697270	S.D. dependent var	0.454742
S.E. of regression	0.250204	Akaike info criterion	0.111305
Sum squared resid	1.314638	Schwarz criterion	0.160898
Log likelihood	-0.224354	Hannan-Quinn criter.	0.122988
Durbin-Watson stat	1.979699		

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.320761	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.017787
-----------------------------------	----------

HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.016862

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TR,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/23 Time: 00:23
Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TR(-1))	-0.797336	0.183594	-4.342939	0.0002

R-squared	0.402292	Mean dependent var	-0.003137
Adjusted R-squared	0.402292	S.D. dependent var	0.175560
S.E. of regression	0.135728	Akaike info criterion	-1.122456
Sum squared resid	0.515817	Schwarz criterion	-1.075308
Log likelihood	17.27561	Hannan-Quinn criter.	-1.107690
Durbin-Watson stat	1.985446		

معدلات المتغيرات خلال 2021-1991:

إعادة الخصم	البطالة	الكتلة النقدية
10.5	20.6000003814697	20.8027985226783
11.5	24.3799991607666	31.2748797453857
15	26.2299995422363	7.29664105088382
14	27.7399997711182	15.7048390658407
12	31.8400001525879	9.46358191996781
11	28.5149993896484	14.6446455240271
9.5	25.4300003051758	18.2594753905099
7.5	26.6399993896484	19.5726202628557
7.5	28.3040008544922	13.9471735991383
6	29.7700004577637	14.131502836251
5.5	27.2999992370605	54.0514086919074
4	25.8999996185303	18.0521153645852
4	23.7199993133545	16.3061556803216
4	17.6499996185303	10.4512234983418
4	15.2700004577637	11.6936035353135
4	12.2700004577637	19.6447766293454

4	13.789999961853	23.090739222132
4	11.3299999237061	16.0370822898722
4	10.1599998474121	4.84083509704069
4	9.96000003814697	13.5484317301271
4	9.96000003814697	19.9070032552161
2.9	10.9700002670288	10.9369170859084
3.1	9.81999969482422	8.40999983699717
4	10.210000038147	14.4236738703043
4	11.210000038147	0.297131027590294
4	10.1999998092651	0.815774502444313
3.5	10.3339996337891	8.38085499749667
3.75	10.4160003662109	11.1022592012153
3.75	10.4949998855591	-0.757531112520278
3.75	12.2480001449585	7.44561734572452
3.75	11.7469997406006	

جدول الاستجابة الدفعية:

Respo nse of CHOM G: Period	CHOMG	M2	TR
1	0.092197 (0.01255)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)
2	0.066077 (0.01380)	0.023966 (0.01955)	0.033047 (0.00907)
3	0.046468 (0.01724)	0.025743 (0.02274)	0.057498 (0.01472)
4	0.030213 (0.02066)	0.022291 (0.02515)	0.075986 (0.01909)
5	0.016434 (0.02387)	0.017899 (0.02806)	0.089602 (0.02296)
6	0.004811 (0.02686)	0.013651 (0.03098)	0.099041 (0.02673)
7	-0.004846 (0.02961)	0.009814 (0.03345)	0.104880 (0.03052)
8	-0.012706 (0.03206)	0.006443 (0.03527)	0.107645 (0.03427)
9	-0.018934 (0.03416)	0.003535 (0.03640)	0.107825 (0.03789)
10	-0.023696 (0.03582)	0.001069 (0.03686)	0.105872 (0.04127)

Respo
nse of

M2:			
Period	CHOMG	M2	TR
1	-0.016656 (0.18177)	0.944447 (0.12852)	0.000000 (0.00000)
2	0.079473 (0.08924)	0.273454 (0.19020)	-0.035500 (0.08082)
3	0.086871 (0.07700)	0.099457 (0.10557)	-0.017192 (0.08895)
4	0.073555 (0.06943)	0.051045 (0.05616)	0.010048 (0.08420)
5	0.056682 (0.06213)	0.034595 (0.03849)	0.035278 (0.07856)
6	0.040547 (0.05534)	0.026529 (0.03271)	0.056131 (0.07460)
7	0.026178 (0.04944)	0.020920 (0.03122)	0.072409 (0.07261)
8	0.013756 (0.04471)	0.016283 (0.03158)	0.084458 (0.07218)
9	0.003235 (0.04135)	0.012243 (0.03261)	0.092752 (0.07276)
10	-0.005501 (0.03937)	0.008701 (0.03370)	0.097782 (0.07384)
Respo nse of TR:			
Period	CHOMG	M2	TR
1	-0.015090 (0.02720)	-0.004197 (0.02712)	0.140873 (0.01917)
2	-0.024898 (0.02953)	0.001312 (0.03911)	0.142055 (0.02281)
3	-0.031509 (0.03295)	0.000437 (0.04474)	0.139603 (0.02906)
4	-0.036093 (0.03640)	-0.001652 (0.04594)	0.134696 (0.03527)
5	-0.039105 (0.03936)	-0.003683 (0.04547)	0.127986 (0.04066)
6	-0.040808 (0.04154)	-0.005371 (0.04419)	0.119953 (0.04508)
7	-0.041413 (0.04281)	-0.006680 (0.04241)	0.110993 (0.04863)
8	-0.041103 (0.04319)	-0.007633 (0.04026)	0.101447 (0.05145)
9	-0.040046 (0.04273)	-0.008271 (0.03782)	0.091604 (0.05371)
10	-0.038395 (0.04154)	-0.008636 (0.03517)	0.081709 (0.05556)
Choles ky Orderin g: CHOM G M2 TR Standa rd Errors: Analytic			

الملخص:

شكلت دراسة موضوع السياسة النقدية وأثرها على البطالة محل اهتمام ونقاش الكثير من الباحثين والدارسين في المجال الاقتصادي والنقدي، وذلك على المستوى النظري والتطبيقي، فعلى المستوى النظري نجد أن مختلف النظريات الاقتصادية اهتمت بتحليل هذا الموضوع، فقد حظيت السياسة النقدية باهتمام الكثير من رواد الفكر الاقتصادي نظرا للدور الذي تلعبه على مستوى السياسة الاقتصادية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية و كذلك موضوع البطالة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1991-2021، حيث اعتمدنا على نموذجين: نموذج التكامل المتزامن لجوهانسون ونموذج VAR والذي سمح لنا بقياس اثر السياسة النقدية على معدلات البطالة من خلال تقدير المعلمات في الأجلين القصير و الطويل. ولقد أوضحنا النتائج إلى أن معدلات البطالة تتأثر بنسب ضعيفة في المدى القصير و إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة هذا ما يؤكد ضعف السياسة النقدية في التأثير على البطالة وهذا ما يتوافق مع واقع الاقتصاد الوطني لان السياسة النقدية وأهدافها لم تعطي الأهمية البالغة لمستويات التشغيل في سوق الشغل.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية - البطالة - الجزائر - نموذج VAR

Abstract

The study of the subject of monetary policy and its impact on unemployment was the subject of interest and discussion of great researchers and scholars in the economic and monetary field, at the theoretical and applied level, at the theoretical level, we find that the various economic theories have been interested in analyzing this topic, as monetary policy has received the attention of many economic thought leaders due to the role it plays at the level of economic policy and achieving macroeconomic balances as well as the issue of unemployment.

This study aims to highlight the role of monetary policy in addressing unemployment in Algeria during the period 1991-2021, where we relied on two models: Johansson's simultaneous integration model and the VAR model, which allowed us to measure the impact of monetary policy on unemployment

rates by estimating parameters in the short and long term. The results showed that unemployment rates are affected by weak rates in the short term and that there is no long-term equilibrium relationship between the variables during the study period, which confirms the weakness of monetary policy in affecting unemployment and this is consistent with the reality of the national economy because monetary policy and its objectives did not give great importance to employment levels in the labor market.

key words: monetary policy , unemployment , the labor , Algeria, VAR model.